الفصل الأول
سمات المناطق العشوائية وأهم مشكلاتها

المبحث الأول :
سمات المناطق العشوائية

مقدمـــة:

يحـاول هـذا الفصـل الإجابـة عـن السـؤال الأول مـن أسـئلة البحـث وهـو: مـا سمـات المناطق العشوائية؟ وهذا التساؤل يذهب إلى أن مجتمع الدراسة يتسم بخصائص فيزيقية وديموجرافية واجتماعية واقتصادية معينة تميزه نسبيا عن خصائص مجتمع سكان المدينة. وفيما يلى محاولة للإجابة عن هذا التساؤل من خلال محاولة استعراض ومناقشة الخصائص التالية:

- الخصائص الفيزيقية وتشمل المسكن والتعديلات التى أجريت عليه، متوسط عدد الغرف، وصف البيئة المحيطة، والخدمات السكنية والمرافق.
- الخصائص الديموجرافية وتشمل السن، متوسط حجم الأسرة، ومعدل التزاحم الحالة الصحية.
- الخصائص الاجتماعية وتشمل الحالة الزواجية، تبعية السكن وكيفية السكنى الأسرة والعلاقات القرابية والجوارية، الأمن ونمط الجريمة، بناء القوة، البناء الطبقى، الحالة التعليمية.
- الخصائص الاقتصادية وتشمل الحالة العملية، جهة العمل ونوع المهنة.

والوقوف على تلك الخصائص يعتبر ضرورة لمدخل علمى يسعى إلى إيجاد حلول للمشكلات التى تعانى منها هذه المجتمعات المتخلفة، وبخاصة أن تلك المجتمعات تشهد نمواً متزايداً. ولاشك فى أن الظروف المتردية التى يعيشها الملايين من هؤلاء السكان، تفرز

obeikandl.com

وسوف تفرز حلقات مفرغة لا نهاية لها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومن ثم فإن أهمية دراستها يعد ضرورة سواء لمواجهة الواقع أو التخطيط الحضرى للمستقبل.

ماهية المناطق العشوائية:

لقد تردد تعبير "مناطق عشوائية" بكثرة فى الآونة الأخيرة لوصف عدد ليس بقليل من المناطق السكنية التى نمت كنتاج للتوسع غير المخطط للعمران، وهو تارة[1] يطلق على العشش والأكواخ التى يقيمها الأفراد بجهود ذاتية وتتناثر على الأراضى الزراعية أو فى أى مكان فضاء داخل المدينة، وتارة أخرى يطلق على مناطق سكنية كاملة قامت دون الحصول على ترخيص رسمى.

ومن الناحية النظرية فإنها تعنى القطاع غير المنظم، أو الفئة التى تنفصل عن القطاع الرسمى للدولة [2] ، وهى القطاع غير الرسمى الذى يعمل خارج التنظيمات المؤسسية. وبصفة عامة فإنها مناطق حضرية متخلفة تقطنها طبقات فقيرة وتتميز بسوء حالة مبانيها وعدم توفر الوسائل الصحية بها [3]. وهى مناطق متأخرة من حيث العمران وتسودها فوضى الممرات وضيق الطرقات، وتكاثر النفايات فى كل مكان وغياب شبكة المجارى. وغالبا ما توصف بالمناطق المتخلفة السيئة، أو غير المنظمة، أو المناطق الفاسدة أو غير القانونية.

وإذا كانت العادة قد جرت على أن تعبير مبانى الإسكان العشوائى توحى بمستوى منخفض فنياً، بل واجتماعياً واقتصادياً أيضاً، حيث يشير إلى نمط إسكان يضم ذوى الدخول المنخفضة، ويتصف بمستوى معيشى متدنى، إلا أنه مع التغيرات الاجتماعية

١- مديحة الصفتى، الإسكان العشوائى: دراسة اجتماعية من الواقع المصرية، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر، ١٩٩٣)، ص ١٧٢.

٢- شحاته صيام، التحضر الرث والتطور الرث، ط١، (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧) ،ص ٨٥

٣- المرجع السابق، ص ١٠٩.

والاقتصادية[1] التى شهدتها السنوات الأخيرة ظهرت شرائح جديدة قد تسكن بتلك المناطق أو داخل المدينة ولها من الإمكانات المادية ما يسمح لها ببناء العمارات متعددة الطوابق، وبهذا فإن مفهوم الإسكان العشوائى قد اتسع ولن يقتصر على الإسكان المتدنى وإنما شمل أيضاً الإسكان الحديث الذى أقيم بدون ترخيص رسمى أو مخالف لقوانين الإسكان، ومن ثم أصبحت المناطق العشوائية تضم قطاعاً عريضاً من الإسكان، وقد تعددت تعريفات المناطق العشوائية وذلك وفق الاهتمامات والتخصصات العلمية للباحثين المهتمين بدراسة هذه المناطق.

فهناك من يطلق عليها بأنه منطقة غير منظمة، وآخر يرى أنه حى متخلف وثالث يرى أنها منطقة فاسدة، أو خربة، ولكن برغم هذا التباين فى التعريف إلا أن هناك اتفاقاً فيما بينها على أنها منطقة تتسم جميع أحوالها بالسوء، حيث تعج هذه الأحياء بالمشكلات الاجتماعية والصحية، ومن ثم تصبح مسألة العلاج الاجتماعى ضرورة ملحة.

ورغم التباين بين مناطق العشوائية الحضرية فى مصر من حيث نشأتها التاريخية وإطارها الإقليمي والجغرافى وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ودرجة التدهور فى مرافقها وخدماتها أو مدى غيابها، إلا أنه يكون من الأفضل التعامل واقعياً مع هذه المناطق كوحدة واحدة أو أو كتعبيرات متنوعة عن ظاهرة واحدة وهى "الهامشية الحضرية"[2].

وقد أعتبر سكان مدن الصفيح فى الستينيات هامشيين لكونهم يشكلون نسبة ليست كبيرة من سكان الحضر، إلا أن هذه الأحياء الفقيرة قد نمت إلى حد تجاوز أكثر التوقعات تشاؤما، ولم يصبح ممكناً اليوم أن نتحدث عن مدن الصفيح كظاهرة هامشية، لأن السكن

١- محمود محمد الضمرانى أبو زيد، حجم الأسرة وأثره على التنشئة الاجتماعية : دراسة ميدانية بمناطق عشوائية بمدينة قنا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ١٩٩٩) ص ص ١٣١، ١٣٢.

٢- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، (جامعة القاهرة : مكتبة التنمية مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٨)، ص ٢٧.

المؤقت أصبح يضم أكثر من ٣٠٪ من إجمالى السكان الحضريين، بل وتزيد هذه النسبة بمعدل يصل إلى ١٥٪ سنويا [١].

وتعبر أوضاع الهامشية فى مصر عن أزمة فى النمو الاقتصادى للمجتمع حيث لم تستطع القطاعات المنتجة أن تضم إليها الأعداد المتسربة من سوق العمل ولم يجد هؤلاء أمامهم سوى الالتحاق بالأعمال الرثة، وليشكلوا فى الوقت عينه الجيش الاحتياطى للبطالة فى الحضر، الأمر الذى يوضح أن الهامشيين لم يخضعوا إلى الاهتمام الكافى من المجتمع سواء على صعيد الرعاية أو الحماية الاجتماعية الأمر الذى نجد كثرة منهم يقعون ضحية للاستغلال الاجتماعى[٢].

ولقد أشارت المفاهيم المختلفة إلى الهامشية بأنها مجموعة سكان المناطق المتخلفة وهناك من يرى أنهم الفئات الدنيا فى المجتمع التى يرتبط بها بعض الظواهر السلبية مثل العنف والجريمة والمخدرات والدعارة، أو حتى الذين لا يدخلون فى سوق العمل بشكل دائم وهؤلاء جميعا هم الذين يطلق عليهم فى الأدبيات الماركسية بحثالة البروليتارية - فئات مهنية غير مصنفة - أو البروليتارية الرثة [٣].

وينبغى أن نشير هنا إلى أن الهامشيين ليسوا نتاج ذاتهم، بل هم نتيجة لأوضاع اجتماعية غير متوازنة قائمة، كما أنها فى الوقت ذاته نتاج سياسات الدولة، لذا يمكن القول أن التهميش يعتبر نتاجاً لعملية تتمثل فى العناصر التالية[٤] :

- سيطرة طبقة أو فئة اجتماعية أخرى داخل إطار نظام التدرج الطبقى.
- تسخير الفئات المهمشة فى أنشطة اقتصادية لخدمة القوى المسيطرة.

١- برنار جرانم تييه، العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول) ط٢ ،تعريب محمد على بهجت الفاضلي (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠) ص ص ٩٧، ٩٨.
٢- شحاته صيام، مرجع سابق ، ص ص ٨٥، ٨٦.
٣- عادل عازر وثروت أسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة، (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧)، ص ٩.
٤- المرجع السابق، ص ص ٩-١٦.

- وضع عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تسفر عن حرمان الفئات المهمشة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية.

والفئات المهمشة لا تنتمى إلى فئة واحدة، أو حتى مستوى اجتماعى محدد وبيد أنها تدخل فى مصفوفة الفئات المستغلة، إلا أنها تتباين عن بعضها فى مدى هذا الاستغلال وحتى فى مستوى المعيشة. ولكن فى الوقت عينه، إن هذه الفئات كلها تخضع لعمليات تهميش مخططة وواحدة إذ تتكاتف القوى المسيطرة لتحقيق أهدافها عن طريق إنكار واستغلال هذه الفئات واغترابها عن واقعها ومجتمعها أيضاً [١].

وفى دراسة عن الهامشية، من خلال مفهوم محدد يرى أنها مجموعة من الناس يتشابهون فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن ثم يقطنون فى الأحياء الفقيرة ومناطق واضعى اليد، ويشكلون الشرائح المهنية العارضة والمؤقتة وغير التقنية، وترتبط بمناطق التفكك الاجتماعى والاقتصادى والأيكولوجى والازدواجية الحضرية، وهذه المجتمعات ما هى إلا أحياء اعتمدت على الذات وضمت إليها الخارجين على القانون [٢] . وهو ما يعنى أن هؤلاء الأفراد مهمشون من الناحية الوظيفية، والمكانية

وتشير الحوليات المصرية إلى المهمشين والغير مساهمين فى العملية الإنتاجية بألفاظ مثل "الحرافيش" و"الحشرية" و"الجعيدية" ويضيف الجبرتى إلى ذلك "سكان الحارات الجوانية"[٣]. ويفضل لفظ "المهمشين" حيث تضم جموعاً أكبر من الفقراء والضعاف والمعوزين والمسنين والنساء والأطفال والمرضى، ممن هم بعيدون بالكامل أو جزئيا عن العملية الإنتاجية وعن سوق العمل بالمعنى الدقيق، وممن لا يمارسون نشاطاً إجرامياً واضحاً.

١- المرجع السابق، ص ص ١٥٣-١٥٥.
٢- شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٨٨.
٣- على فهمى، العشوائيات والحياة الاجتماعية فى مصر المحروسة، كتاب الجمهور ، (القاهرة دار الجمهورية (٢٠٠) ، ص ٧٩.

ومن حيث المكان فهى أحياء هامشية فى قلب المدينة أو على أطرافها، قد تكون عتيقة وقد تكون حديثة النشأة أو مختلة النظام، مساكنها فى مستوى متداع ومقومات وجودها الاقتصادى غير متكاملة، وفى جميع الأحوال تعانى من كثافة سكانية عالية تضغط ليس فقط على مرافقها المتهالكة ولا على المساحات القليلة الضيقة ولكنها تفرز نسقاً من العلاقات الاجتماعية المضطربة، حيث تعانى كثيراً من السلبيات وتواجه أنواعا شتى من الأزمات، أبرزها ما يتعلق بالنسق القيمى المعاييرى وما يدور فيه من صراعات[١]. ويتصف سكان تلك المناطق بخصائص ومشكلات اجتماعية-اقتصادية وثقافية معينة ، مما يجعل هذه المناطق وسكانها يتميزون عن الإطار الاجتماعى والثقافى المحيط بهم [٢].

الجذور التاريخية للهامشية الحضرية فى مصر:

الكثير من الكتابات وبعض الوثائق، تدل على أن الفقراء فى مصر عبر التاريخ الطويل كانوا يعانون من إسكان غير ملائم وغير صحى، فقد عرفت مصر أزمات متصلة فى ميدان إسكان الفقراء، حتى عندما كان عدد السكان منخفضا ولم تقتصر عدم ملائمة إسكان الفقراء على الريف بل كان الأمر نفسه فى المناطق الحضرية [٣].

ويرجع الخبراء والمهتمون بتلك الظاهرة إلى أن تاريخ الإسكان العشوائى[٤] يعود إلى عام ١٩٥٦ حيث كانت بدايته ، وقد ازدادت حدة تلك المشكلة فى أوائل الستينات [٥] نتيجة هجرة العمالة واستيطانها بوضع اليد على الأراضى المملوكة للدولة بجوار الوحدات

١- محمد الجوهرى وسعاد عثمان، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٩١)، ص ص ٣٤٤، ٣٤٥.

٢- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٢٣.

٣- على فهمى، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٤- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعوائيات الحضرية ، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣) ، ص ١٦٣.

٥- محمد أحمد خليل، التحولات الحضرية فى إطار التخطيط العمرانى والإقليمى للقاهرة الكبرى ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٢٧٤.

الصناعية والإنتاجية، مثل منطقة حلوان بسبب إنشاء مصنع الحديد والصلب، وكذلك منطقة الناصرية بأسوان التى ظهرت نتيجة لاستيطان العاملين فى السد العالى، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ثم بدأ كظاهرة لافتة فى عام[١] ١٩٧٤ كنتيجة طبيعية للهجرة من الريف إلى المدينة والتى زاد من حجمها زيادة فرص العمالة فى القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات، وكان ذلك نتيجة للزيادة الملحوظة فى النشاط العمرانى الذى تطلب أيدى عاملة وافدة من الريف. فمنذ منتصف السبعينات تغيرت سياسة الإسكان[٢] وانتقلت من دعم الإيجارات للإسكان الشعبى إلى دعم القروض لتمليك المساكن منخفضة التكاليف.

وفى تلك الفترة ظهرت مشكلة الإسكان بصورة عامة، حيث بدأت الهوة تتسع بين الطلب على المساكن والمعروض منها بسوق الإسكان[٣] ، حيث أدت الهجرة إلى دول النفط العربية، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر خلال تلك الفترة إلى حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية كان لها الأثر الواضح فى مختلف نواحى الحياة بما فيها قطاع الإسكان[٤] ، حيث أقبل العديد من العائدين من الدول النفطية إلى جانب بعض الشرائح الاجتماعية الأخرى إلى الاتجاه إلى استثمار رأس مالهم فى قطاع الأعمال والتشييد، بهدف تحقيق أعلى عائد من هذا المجال الأمر الذى ساهم بفعالية فى تنامى المناطق العشوائية.

وما أن جاءت فترة الثمانينات فتحولت معها غالبية استثمارات البناء نحو بناء وتشييد المصايف الجديدة، والقرى والمنتجعات السياحية[٥] ، وعلى الرغم من أهميتها للدخل القومى إلا أن مردودها لا يوجه بصورة مباشرة نحو تقديم خدمات أو عائدات من

١- محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٣.
٢- المرجع السابق، ص ١٦٤.
٣- محسن محمد قاسم، تدهور الأحياء الحضرية داخل القاهرة، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته (القاهرة جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر، ١٩٩٣)، ص ٢٢٠.
٤- جليلة القاضى، تحضر عشوائى أم نسق جديد من التخطيط فى مدن العالم النامى، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر، ١٩٩٣) ص ٦٣.
٥- محمد عباس، مرجع سابق، ص ص٢٤١، ٢٤٢.

شأنها إزالة بعض مظاهر الفقر الحضرى للمدينة فكان البديل أمام تلك الفئات فى حل أزمة سكنها بالتوسع على حساب التخطيط والخدمات المحسوبة، والاتجاه إلى إقامة المبانى والمأوى العشوائية بغض النظر عن شرعيتها أو عدم قانونيتها فى الوقت الذى غضت فيه الإدارات المحلية الطرف عن تلك السلوكيات. وبعد أن اشتد المرض البيئى الاجتماعى لتلك المناطق تحملت الحكومة مسئولية الإصلاح والتطوير والتهذيب، فرصدت ومازالت ترصد الملايين من الجنيهات سنويا تحقيقا لهذا الغرض من العلاج التسكينى وهنا يمكن التساؤل عن إذا ما كانت هذه المبالغ تصرف لتهذيب المسكن فكم يمكن صرفه وما الفترة الزمنية المناسبة لتهذيب النفوس وتطبيعها، علما بأن هذه المبالغ وأقل منها تكفى لإقامة مجتمعات حضرية.

وحديثاً يرجع ظهور مشكلة المناطق العشوائية إلى بدايات القرن العشرين[١] مع التوسع العمرانى السريع للمدن الكبرى فى مصر، ومع توافر فرص العمل فى هذه المدن نتيجة تمركز المصالح الحكومية فيها وظهور العديد من الصناعات الجديدة بها، فقد أدى ذلك إلى زيادة هجرة الأفراد من الريف إلى تلك المدن سعيا وراء الحصول على فرص عمل لهم.

وقد تضمنت دراسة للمناطق العشوائية صادرة فى نوفمبر ١٩٩٥ تقديرات مهمة عن حجم المناطق العشوائية، وتستمد أهميتها من استنادها إلى جهات رسمية أو شبه رسمية ومن بينها ما يلى [٢] :

١- دعد محمد فؤاد، أبعاد مشكلة المناطق العشوائية وأساليب تطويرها، (القاهرة: جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية ١٥-١٧ مايو ١٩٩٤)، ص ١.

٢- على الصاوى، "العشوائيات وتجارب التنمية"، ورقة عمل أساسية فى ندوة "العشوائيات وتجارب التنمية"، التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص ص ٣٢-٥٤.

- تقدير صحيفة "مايو" لسان حال الحزب الوطنى الحاكم فى ١٩٩٣/١٢/٢٠ عدد سكان هذه المناطق على مستوى الجمهورية بما يتراوح بين ١١,٥٦ -١٢,٦ مليون نسمة، مما يعنى تمثيلهم نسبة تتراوح بين ٣٧-٤٦٪ من إجمالي سكان الحضر فى مصر.
- تقدير وزير الإدارة المحلية فى يناير ١٩٩٤ عدد المناطق العشوائية "الهامشية" فى مصر بعدد (٩٠١) منطقة منتشرة على مستوى الجمهورية. ومع أحداث السيول وإعادة حصر هذه المناطق فى المحافظات، ارتفع تقدير هذه المناطق فى سبتمبر ١٩٩٥ إلى (١٠٣٤) منطقة فى (٢٤) محافظة من مجموع محافظات مصر الست والعشرين (لا تشمل محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد)، ومنها (٨١) منطقة مطلوب إزالتها بشكل فورى و(٩٥٣) منطقة قابلة للتطوير.

عوامل نشأة ونمو المناطق الحضرية الهامشية فى مصر:

إن لكل منطقة عشوائية تاريخاً خاصاً وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها وبصفة عامة يمكن عرض تكوين تلك المناطق من خلال ثلاث عوامل رئيسية وهى عوامل اجتماعية، اقتصادية، عوامل إدارية، عوامل تشريعية، عوامل بيئية، وما يرد ذكره تحت تلك العوامل فهو على سبيل المثال لا الحصر.

أولاً: عوامل اجتماعية:

١- الهجرة :

أكدت العديد من الدراسات التطبيقية والبحوث الميدانية التى سعت إلى تحليل الهيكل الديموغرافى للمجتمع الحضرى بعامه ولمناطقه المتخلفة بخاصة وانتهت إلى ما يشبه التعميم بأن النسبة الكبيرة من القاطنين بتلك المناطق من المهاجرين [١].

١- جابر عوض، مدخل تنمية المجتمعات المحلية (التكنولوجيا- القضايا - التجارب)، بدون جهة ١٩٩٧، ص ١٧.

ورغم اختلاف مناطق الطرد السكانى اجتماعياً وثقافياً للفئات المهاجرة إلا أن هناك عاملاً مشتركا يجمع بينها، وهو[١] الحاجة إلى العمل، والحاجة إلى المسكن الملائم والحاجة إلى الأمن الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع الجديد، بعد أن تعرضت إلى إحباطات كبيرة فى موطنها الأصلى حالت دون تحقيقها لطموحاتها الخاصة. وفى غياب سياسة إسكانية فإن الحل الوحيد أمام هذه الفئة هو أن تقيم لها مساكن غير مشروعة وعشوائية على أطراف المدن[٢].

ويطلق على هذا النوع من الهجرة بالهجرة التوافقية [٣]- طبقاً لتصنيف جورج بالان حيث قسم الهجرة إلى هجرة تغايرية تتمثل فى التحرك داخل إطار القطاع الريفى أومن بلد إلى آخر وهجرة توافقية - وتتمثل فى التحرك نحو المراكز الحضرية التى تعتبر مراكز ثقل اقتصادية ولكن فى داخل البلد الواحد، فالمهاجر الريفى الهارب من البؤس والعوز فى قريته ينتهى به الأمر عادة إلى واحدة من مدن الصفيح فى العاصمة.

ويمكن القول بأن الدافع الأساسى للمهاجرين من الريف هو الرغبة فى تحسين المركز الاقتصادى حيث أن معظم هؤلاء المهاجرين هم من بين الشبان الذين حرموا من فرصة تحصيل مستوى معقول من التعليم. كما تؤكد الدراسات[٤] أيضاً أنه كلما كان المستوى التعليمى أعلى، كلما أدى ذلك إلى احتمال أقوى لهجرة الشباب من القرويين إلى المدينة ويحدد هذا مدى توفر الخدمات والمرافق ومجالات العمل فى المركب الحضرى للمدينة بالإضافة إلى نظرتهم إلى الفوارق الكبيرة فى الدخل بين الأماكن التى يخرجون منها وتلك التى ينتهون إليها.

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢١٤.
٢- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٦) ص ٢٢.
٣- برنار جرانم تيبه، مرجع سابق، ص ٣٣.
٤- المرجع السابق، ص ٣٣-٣٥.

كما أن ضيق المساحات الزراعية [١] فى المجتمعات الريفية والتى وصلت بدورها إلى درجة الحدية الإنتاجية للأرض الزراعية، ونظام الزراعة، يلعبان دورا رئيسيا فى دفع الهجرة من الريف للمدينة، فكلما اتجهت الزراعة إلى استخدام الآلات الحديثة كلما ساعد هذا على تفشى البطالة من جهة، وضآلة فرص العمل فى الريف، وانخفاض مستوى الدخول الزراعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية بسبب الزيادة السكانية، مما دفع الكثير من الريفيين إلى الهجرة والاتجاه إلى مناطق الصناعة التى تكثر بالمدن من أجل الحصول على فرصة عمل، ويفضل هؤلاء أن يقيموا عند وصولهم فى مناطق الأطراف[٢] التى تتعايش فيها أساليب الحياة الحضرية والريفية فضلا عما تتميز به هذه المناطق من تجانس عنصرى، وروح دينية قوية، ومعدلات عالية من الأمية والخصوبة.

هذا بالإضافة إلى هجرة بعض ساكنى المدينة أنفسهم الذين لفظتهم الحياة الحضرية من الداخل بسبب عدم قدرتهم على مسايرة التغيرات السريعة والفجائية التى تلحق بمظاهر الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وإلى جانب القوى الطاردة من الريف توجد عوامل الجذب التى يزكيها نمط الحياة الحضرية، ويقوى منها ما تقوم به وسائل الإعلام من نقل صورة براقة عن المدينة وتؤدى الزيارات المتكررة بين المدينة والقرية إلى نفس الأثر[٣]. فالجندية مثلاً تتيح لعدد كبير من الريفيين زيارة المدن، ويؤدى هذا بدوره إلى تعلق هؤلاء بحياة المدينة[٤]. أو بسبب التعود

١- السيد حنفى عوض، علم الاجتماع الحضرى، ط.٢، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٧) ص ص ١٠٢، ١٠٧.
٢- السيد الحسينى، المدينة دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، ط٢، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والثلاثون، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص٢٨٤.
٣- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ٣٧.
٤- عبد المنعم شوقى، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضرى، ط.٧، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ١٩٩٦)، ص ١٠٨

على المعيشة فى المدينة بسبب الدراسة، أو العمل أو أثناء الهجرات الموسمية، حيث يكتسب هؤلاء الثقافة الحضرية فيفضلون الإقامة فيها [١].

كما أدى انعدام التوازن فى الخدمات بين الريف والحضر إلى جعل المراكز الحضرية بمثابة مغناطيس يجذب سكان الريف، ففى حين يعانى الريف من نقص الخدمات العامة، والعزلة الفيزيقية والاجتماعية، وعدم وجود الوسائل الترفيهية والتثقيفية، نجد الحضر يزدحم بمؤسسات الخدمة بأنواعها المختلفة، والوسائل الترفيهية المتنوعة، وبعض الامتيازات الخاصة كالمصانع الكبرى والجامعات والمستشفيات المشهورة.

ويستخلص من ذلك أن الهجرة من الريف إلى المدن لا تعود إلى توافر فرص العمل فى القطاعات الصناعية والخدمات التى تتميز بها هذه المدن فحسب، بل ترجع فى المقام الأول إلى انعدام التوازن فى الخدمات بين الريف والحضر، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى القرية المصرية ، وتركيز النشاط الاقتصادى فى المدن، مما أدى إلى تدفق المهاجرين بصورة أعجزت الحكومات عن مواجهته بأساليب تخطيطية وسياسات اجتماعية واقتصادية وأمنية.

فالهجرة تترك أثراً واضحاً على بناء المجتمع ونظمه فى كل من جانبى عملية الهجرة إلى الموطن الأصلى المهاجر (الطارد) والموطن الجديد (المستقبل الذى يستقر فيه)، حيث الحراك السكانى المستمر يضعف ولاء هؤلاء السكان لمجتمعاتهم المحلية التى يقيمون بها والتى يأتون منها، كما يصحب ذلك صعوبات فى التفاعل الثقافى والاجتماعى فى المدن[٢]، تحول دون انصهار معظم المهاجرين فى الحياة الحضرية، وقد يؤدى عدم التكيف هذا إلى الانحراف والجريمة فى محاولة منهم لمتابعة الحياة [٣].

١- محجوب عطيه الفائدى، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، ط.١،(الجماهيرية العربية الليبية، جامعة عمر المختار، ١٩٩٢)، ص ١٩١.

٢- جابر عوض مرجع سابق، ص ١٩.

٣- محمد حسين محمد، دراسات فى الاجتماع الحضرى و الريفى دراسات بنائية سوسيولوجية اقتراب واقعى لنماذج تطبيقية قومية ومحلية، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩١) ص ١٥١.

كما تؤدى الهجرة من الريف إلى نقص العمالة وزيادة أجور العمال والمنتجين به [١] خاصة بالنسبة لفئات صغار السن الذين يعتبرون أكثر قدرة على الإنتاج وعلى العكس من ذلك يؤدى تركز العمالة فى المدن إلى انخفاض الأجور، وهذا يؤدى بالتالى إلى انخفاض مستوى المعيشة وظهور كثير من المشاكل الاجتماعية فى مجتمع المدينة. وقد تؤدى الهجرة إلى تفكك الأسرة، ومن ثم تؤدى إلى مشكلة جنوح الأحداث، وتتسبب فى مشاكل نفسية واجتماعية عديدة لكل أفراد الأسرة[٢].

كما أن تيار الهجرة الجارف لا تقف أمامه كل إمكانيات استيعاب المدينة[٣] وتكثر نتيجة لذلك المساحات التى تشغلها الاستخدامات غير الشرعية، سواء أكانت تلك المساحات أراضى حكومية أو ملكيات خاصة، ويحدث ذلك على وجه الخصوص فى أطراف المدينة مما ينتج عنه تكاليف باهظة يستغرقها توصيل الخدمات العامة إلى هذه الضواحى المتضخمة، وينتهى الأمر باضطراب تام فى الحياة اليومية.

وتشكل الهجرة منبعاً متجدداً لتغذية البطالة فى حضر مصر. ومرد ذلك إلى أن الدافع الرئيسى لهجرة معظم الريفيين من الفقراء المعدمين عادة ما يكون البحث عن عمل[٤]، ومع ضآلة فرص العمل المتاحة بالمدن نتيجة تواضع جهود التنمية الاقتصادية وانخفاض المعروض من العمل قياسا إلى الطلب عليه، وافتقاد هؤلاء المهاجرين للمهارات الضرورية التى تجعل منهم أعضاء فى الحياة المدنية المنتظمة، فيتجه المهاجرون إلى ممارسة أى أعمال "هامشية" بأجور متدنية ومتذبذبة. وقد لا يجد العديد منهم فرصة ممارسة أى عمل [٥] ، ومن ثم ينحرفون حيث يتحللون من أدوات الضبط الاجتماعى وترتفع بذلك معدلات الجريمة والانحراف فى المدن.

١- محجوب عطيه الفائدى، مرجع سابق، ص ص ١٩٣،١٩٢.
٢- المرجع السابق، ص ١٩٣.
٣- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ص ٣٤، ٣٥.
٤- السيد الحسينى، التنمية والتخلف:دراسة بنائية تاريخية، ط ١، (القاهرة:دار سجل العرب، ١٩٨٠)،ص ٩١.
٥- جابر عوض، مرجع سابق، ص ٢٠.

إضافة إلى أثر الهجرة فى تفاقم مشكلة البطالة الحضرية ونمو المناطق الهامشية الحضرية وزيادة الضغط على الخدمات والمرافق الحضرية، فهى تؤدى إلى إضفاء الطابع الريفى على المدن فى إطار ما يسمى "بعملية ترييف المدن"[1] فالمهاجرون الجدد نقلوا معهم قيمهم وثقافتهم وسلوك حياتهم إلى المناطق المحيطة من الحضر والعواصم.

وخلاصة القول أن نمط التنمية الآن فى البلاد النامية يميل إلى تدعيم عوامل الطرد بقدر ما يشجع عوامل الجذب، فالاهتمام بتنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية سوف يخلع على المدينة جاذبية غير مرغوبة، بمعنى أن تزداد قدرتها على سحب المهاجرين الريفيين إليها، وهذا يعنى أن تنمية منطقة معينة سوف يؤدى إلى تخلف مناطق أخرى ومن هنا تبدو التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة هى المدخل الحقيقى لحل المشكلات الحضرية المعاصرة، ويجب أن تستند هذه التنمية إلى تذويب الفوارق الطبقية وإعادة توزيع الدخل القومى على نحو يسمح بالحد من تأثير كل من عوامل الطرد والجذب على السواء.

وذلك عن طريق تطوير مشاريع لاستغلال الثروات المحلية استغلالاً أمثل يضمن عائداً مجزياً للقوى العاملة فى الريف، كما تعمل برامج التنمية على تطوير فرص عمالة متنوعة تتمكن من امتصاص فائض القوى العاملة فى الريف ويقتضى ذلك تغييراً فى مناهج التعليم لتساير احتياجات البيئة وإقامة مراكز للتنمية المهنية لرعاية قدرات ومهارات العاملين والراغبين فى التأهيل وتوجيههم حسب قدراتهم.

٢- الزيادة السكانية:

ولا تؤخذ الهجرة سبباً أولياً لإيجاد العشوائيات حيث يمكن اعتبار الضغط السكانى فى المدن من أهم الأسباب، فبالنظر إلى الزيادة الكلية التى تصل إلى ٢٨ مليون نسمة مثلا

١- فيليب .كومز ومنظور أحمد، مكافحة الفقر فى الريف، ترجمة إلياس إسكندر،(القاهرة: مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٧)، ص ٣٥.

فى مدن العالم الثالث هناك ١٦ مليون ينتجون عن الزيادة الطبيعية و١٢ مليون يأتون كمهاجرين من المناطق الريفية [١]. وتعد الكثافة السكانية فى العمران المصرى من أعلى الكثافات فى العالم، حيث يزيد السكان كل عام ١.٢ مليون ومائتا ألف نسمة[٢]. ويترتب على ذلك مشاكل متعددة أبرزها اشتداد أزمة الإسكان، وارتفاع معدلات التكدس بالوحدات السكنية، فالمدن بإمكاناتها البنائية المتاحة لا تستطيع أن تستوعب أو تلاحق هذه الزيادة فيلجأ البعض كى يعيش إلى إنشاء المناطق العشوائية.

كما أن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فى هذه المناطق يؤدى إلى ازدياد مستمر فى عدد قاطنيها من ناحية، وغلبة عنصر الشباب على تكوينها الديموغرافى من ناحية أخرى. وهذه الظاهرة ذات آثار سياسية مرتبطة بقضية البطالة والعنف السياسى [٣].

ومن هنا يمكن القول بأن الزيادة الطبيعية آخذة فى التفوق على الهجرة كعامل يؤدى إلى نمو سكان الحضر، وهى نقطة مهمة يجب إبرازها ذلك لأنه حتى فى حالة تطبيق سياسة تهدف إلى تقليص الهجرة والعمل على تحويل المهاجرين مرة أخرى إلى الريف، فسوف يستمر مع ذلك الضغط السكانى على المدن خاصة فى الأحياء الأكثر فقراً مما يؤدى إلى إتاحة الفرص لنمو المزيد من المناطق العشوائية.

هذا إلى جانب تنامى سكان بعض القرى المجاورة للمدينة، وما ينتج عنه من امتدادات عمرانية أدت إلى التحام تلك المناطق الريفية بالمدن، وتحت الضغوط الشعبية والسياسية يتم ضم هذه القرى إلى كردون المدن بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة وينتج عن ذلك ازدياد العبء الملقى على مختلف الخدمات بها.

١- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ٤٥.
٢- مسعد الفاروق حمودة، تنمية المجتمعات المحلية، (الإسكندرية: المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، د.ت) ص ٢٢٨.
٣- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٣٢.

ثانياً : عوامل اقتصاديـة:

١- انهيار المساكن القديمة:

أدى انهيـار المساكن والعمـارات القديمـة، أو الإخـلاء الإجبـاري لهـا - مـع عـدم وجـود مساكن بإيجار ملائم [١]، وانتشار ظاهرة خلو الرجل ومقدم الإيجار الذى يصعب على عائلة متوسطة الدخل الوفاء به، وإلى انتشار ظاهرة التمليك للوحدات بأسعار عالية وإلى تواجد قائمة انتظار طويلة للوحدات السكنية الاقتصادية التى تقوم بعملها المحافظات - إلى اتجاه الطبقات الفقيرة إلى تخوم المدن للحصول على مأوى بأى نمط سكنى وبدون تخطيط أو تنظيم، أو اللجوء للسكن فى المقابر أو الإقامة بوضع اليد على ارض تملكها الدولة وليس من حقهم الانتفاع بها [٢].

٢- سوء التخطيط فى سياسات التنمية:

المنـاطق الهامشية الحضـرية آخـذة فـى النمـو والاتسـاع فـى مصـر بوجـه عـام منـذ منتصف السبعينات فى ظل "تآكل المضمون الاجتماعى لسياسات التنمية وضعف اهتمام السياسات العامة باحتياجات الفقراء ومحدودى الدخل" [٣].

كما أن أكبر خطأ يرتبط بسياسات التنمية القومية فى العالم الثالث هو أن تلك السياسات تعطى الأولوية للنهوض بالمدن، ففى معظم الدول النامية لا يكاد يصل حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية نسبة ٢٠٪ فى الوقت الذى يعيش فيه فى المناطق الريفية أكثر من ٧٠٪ من السكان [٤].

وعندما يتم التخطيط فى الريف فهو لمصلحة المدينة حيث القصد منها جعل أفراد القرى كمستخدمين لأهل المدن، فنجد أن برامج التنمية تهدف أولاً إلى تحسين الإنتاجية

١- محمد الجوهرى وسعاد عثمان، مرجع سابق، ص ١٩٨.
٢- محمد عباس، مرجع سابق، ص ١٧٠.
٣- جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص١١٤.
٤- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ٣٥.

الزراعية وليس الاهتمام بتوفير الراحة للسكان، والدليل على ذلك مدى النقص فى خدمات الصحة العامة وفى الصرف الصحى وفى التعليم. كما أن التكنولوجيا الزراعية قد تؤدى إلى بعض النتائج السلبية أهمها البطالة حيث تقلل من الحاجة إلى العمالة، فالميكنة تبسط العمل وتقلل الاعتماد على الفعل اليدوى - دون تعويض العمال بمشروعات - مما يؤدى إلى حدوث منازعات على سبل المعيشة المختلفة وظهور بعض المشكلات القانونية مثل عدم التمسك بالقانون والنظام وظهور الأنشطة المدمرة للعصابات المسلحة، وتكون النتيجة مناخ يسوده عدم الأمن والاطمئنان مما يدفع الناس للهجرة إلى المدينة حيث تعد البديل الوحيد والمواجهة الإيجابية لإشباع الحاجات فى مواجهة سلبية الحكومة.

وقد عبر التقرير الصادر من مجلس الشورى (١٩٩٤)، بتأخر مشكلة الإسكان فى سلم الأولويات بسبب الظروف العامة التى مر بها الاقتصاد المصرى، وأرجع انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان إلى وجود أولويات عامة أكثر إلحاحاً على الدولة التى كانت ومازالت المستثمر الأكبر على المستوى القومى، ومن هذه الأولويات تحديث وتوسيع شبكات البنية الأساسية وإعادة تعمير مدن القناة[١].

٣- سرعة التحضر:

أن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذى يترتب عليه إهمال كثير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضرى فى الحياة[٢] وفى دراسة أقيمت للوقوف على ظاهرة الإسكان الحضرى العشوائى وغير القانونى فى مدينة الفيوم خاصة للأحياء الطرفية فى مدينة الفيوم، أوضحت [٣] أن عوامل التحضر

١- مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الرابع عشر، لجنة الخدمات، تقرير مبدئى عن الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، ١٩٩٤، ص١٩.

٢- محمد عاطف غيث، "المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى"، (القاهرة : دار المعارف بمصر ، د.ت) ص ١٠٩.

٣- كلية الخدمة الاجتماعية وأكاديمية البحث العلمى،الإسكان العشوائى فى محافظة الفيوم،١٩٩٥.

السريع الذى يشهده المجتمع المصرى، ساهمت فى تزايد المجتمعات غير المخططة وإنشاء المحلات غير القانونية والتى خضعت لغير التنظيم.

٤- ارتفاع أسعار الأراضى وارتفاع أسعار الوحدات السكنية:

أدى التضخم السكانى والتكدس فى مساحة ٤٪ من مساحة مصر [١] إلى ازدياد الطلب من السكان على الأراضى والوحدات السكنية المحدودة والنتيجة هى ارتفاع أسعارها مما يفوق ذوى الدخل المحدود خاصة المقبلون على الزواج من الشباب وتصبح المناطق العشوائية هى أنسب مناطق الإقامة.

٥- الانفتاح الاقتصادى:

كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى دور كبير فى إحداث حراك اقتصادى لبعض الشرائح الاجتماعية من سكان المجتمع، الأمر الذى أسهم بفاعلية فى اتجاههم نحو الاستثمار العقارى فى بناء المساكن لتحقيق أعلى ربحية فى هذا المجال [٢]. وذهب البعض الآخر للاستثمار فى المجال السياحى حيث بناء القرى السياحية والفنادق الفارهة، مما ساعد على تقلص مساهمة القطاع الخاص فى توفير عدد معقول من الوحدات السكنية بجانب تخلى الدولة عن سياساتها الإسكانية.

وقد دخلت أسعار الوحدات السكنية إلى ما يشبه بالمضاربة، فارتفعت ووصلت إلى قيم خيالية تفوق معدلات الدخل للغالبية العظمى من الشعب، وعجزت نسبة كبيرة عن السكن والإقامة بتلك الوحدات فذهبت بحثاً عن مسكن يتناسب مع دخلها وهو ما يتوافر بالمناطق العشوائية مما أدى إلى انتشارها فى كثير من المدن المصرية.

١- مسعد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص٢٣٠.

٢- ماجدة متولى، المناطق العشوائية بين الأزمة والتطوير، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥-١٧ مايو، ١٩٩٤)، ص ١.

٦- الحضرية والتصنيع:

وتلعب المواقف الاقتصادية والسياسية دوراً لا يستهان به فى قيام الأحياء المتخلفة فقد أدت حركة التصنيع إلى هجرة العمال اليدويين ذوى الأجور المنخفضة فى جماعات كبيرة إلى المدن وأصبح من الصعب تزويد القادمين الجدد بالمنازل ومن ثم انتشرت ظاهرة الأحياء المتخلفة الكبيرة. كما أضافت الحروب أبعاداً جديدة لمشكلة الأحياء المتخلفة حيث كانت أنشطة البناء متوقفة تقريباً علاوة على النقص الموجود الذى أدى إلى ارتفاع معدلات الازدحام وانتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة ليس فقط فى المدن الكبيرة ولكن أيضاً فى المدن ذات الحجم المتوسط والمدن الصناعية الصغيرة [١].

إن حدوث التطور التكنولوجى والاستغناء عن الحرف اليدوية، دفع البعض إلى العمل فى مهن هامشية، ونتيجة الأجور المنخفضة من هذه المهن اندفعوا للإقامة فى الأحياء المتخلفة. كما يلعب العامل المهنى دوراً هاماً فى نشأة المناطق الهامشية حيث يتجمع بعض أبناء المهن الوضيعة فى منطقة واحدة تتفق وطبيعتهم وتتسم بالتخلف والهامشية حيث تفرض مهنتهم عليهم ذلك مثل جامعى القمامة والخردة وأماكن صيادى السمك وبيعها.

وتؤكد دراسة روثويل وزيجفلد [٢] ١٩٧٩ على أن الصناعات الدقيقة والصغيرة عندما غزت عالم اليوم أدت إلى تسريح عشرات الآلاف من القوى العاملة فى قطاعات شتى وعرضتهم لشبح البطالة، وهذا بدوره أدى إلى انتشار الكثير من الآثار الاجتماعية التى ترتبت على العوز أو الحاجة نتيجة الفاقة التى أصابت هؤلاء الأفراد، وكان من بين هذه الآثار الانتقال إلى المناطق الرخيصة فى سلعها والمضمونة فى توافر لقمة العيش بها، وكان

١- السيد عبد العاطى السيد، علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣)، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤.

٢- شهيناز محمد محمد عبد الله، بعض الأبعاد النفسية لأطفال المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط دراسة ميدانية مجلة كلية التربية ، أسيوط ، عدد ١١، مج٢ ، يونيه ١٩٩٥، ص ٩١٨.

فى الإمكان أن يتحقق ذلك فى ظل مدن جديدة مخططة لولا أن شبح الفاقة كان أسرع من كل تفكير فى التطوير والتحسين مما أدى إلى انتشار مناطق سكنية لا يحكمها نظام معمارى يمنحها الضمان البيئى، ويزيد من درجة الأمن النفسى لسكانها.

ثالثاً: عوامل إداريــة:

١- السماح بتقديم المرافق والخدمات للمناطق غير المخططة:

المنطقة العشوائية هى منطقة لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية وهى: الأراضى الزراعيـة وأراضى الدولـة والأراضى غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم وبالتالى فهى مناطق مخالفة للقانون، ورغم ذلك فإن الجهات المسئولة تمدها بالخدمات كمياه الشرب أو الصرف الصحى أو الكهرباء، مما يعد اعترافاً ضمنياً بوجودها.

٢- تغير سياسة الإسكان:

فمنذ منتصف السبعينات تغيرت الأوضاع المستقرة فى نمط الإسكان حيث ظلت الإيجارات لفترة طويلة متناسبة مع الدخل، فالطبقات المتوسطة والثرية كانت المساكن متوافرة لها إيجاراً وبما لا يزيد عن ٢٠٪ من الدخل، أما الطبقات الفقيرة فقد وفرت لها الدولة مناطق الإسكان الشعبى فى مواقع كثيرة، وعلى هذا فإن الإسكان العشوائى انتشر بالصورة الراهنة عندما تغيرت سياسة الإسكان وانتقلت من دعم الإيجارات للإسكان الشعبى إلى دعم القروض لتمليك المساكن منخفضة التكاليف، فكان أن اضطر الباحثون عن عمل ثم عن سكن فى هذه المناطق العشوائية والتى ابتكر ساكنوها أساليب لعلاقات جديدة بين المالك والمستأجر تناسب اقتصاديات كل منهما [١]. إلا أن فترة أواخر السبعينات جاءت "بنظام التمليك" للوحدات السكنية فى المبانى الجديدة داخل المناطق الحضرية التقليدية، مما زاد الأزمة سوءاً فجعل فقراء الحضر يظلون فى أماكنهم، إن لم

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ١٦٤.

يكن قد بدأوا بالفعل فى النزول أكثر فأكثر على سلم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم.

وبحلول فترة الثمانينات واتجاه الدولة بسياسات جديدة فى الاقتصاد والاستثمار وكان منها الاستثمار فى قطاع البناء السكنى الفاخر والفندقى وتشييد المصايف الخاصة والقرى والمنتجعات السياحية، وكان ذلك على حساب التخطيط لإقامة المنشآت والمدن العمرانية الجديدة، وتوفير المساكن منخفضة التكاليف مما حدا بالفئات الفقيرة إلى الاتجاه نحو الإقامة بالمناطق العشوائية.

رابعاً: عوامل تشريعية:

ويتمثل ذلك فى القصور فى تطبيق أحكام القوانين المنظمة لحركة الإسكان وتعدد الثغرات بها، والتى تتكامل مع عدم اتباع الأسلوب التخطيطى الشامل للنمو العمرانى المتوقع مستقبلاً فى المدن المصرية [١]، وغياب المتابعة الإدارية من قبل الأحياء والوحدات المحلية نحو تنظيم البناء والتشييد [٢]، ففى حين نجد أن وزارتى الإسكان والحكم المحلى تختص كل منهما وتهتم وتراقب كل ما يتعلق بالإسكان المرخص له، أما نمط الإسكان العشوائى فهو عشوائى الاختصاص [٣].

كما أن القصور فى تنفيذ التشريعات التى توجه وتنظم العمران فى مصر ترتب عليه كثرة المخالفات وعدم اكتراث الأهالى بهذه التشريعات [٤] ؛ حيث الاشتراطات البنائية الواردة بقوانين تنظيم المبانى وتقسيم الأراضى الفضاء، هى اشتراطات شديدة وقاسية، فلا تسمح للمالك بالاستفادة الكاملة من قطعة الأرض آلتي يمتلكها، كونها تنص على ترك

١- سمير سعد على، النمو العشوائى وأساليب معالجته، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٢٣-٢٦ مايو ١٩٩٣)، ص ١١.

٢- حامد فهمى السيد حامد، السكان وتوافق البيئة السكنية والمسكن مع التطورات المستقبلية، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر، ١٩٩٣) ص٨٥.

٣- محمد عباس، مرجع سابق، ص ص ١٦٤، ١٦٥.

٤- سمير سعد على، مرجع سابق، ص ١١.

ثلث أرض التقسيم للشوارع والحدائق [١]، مما أدى إلى مخالفة الغالبية العظمى من الأهالى لهذه الاشتراطات، هذا إلى جانب بعض التعقيدات الإدارية في استخراج التراخيص، وتعدد الجهات آلتي يجب الحصول على موافقاتها للبناء، إضافة إلى ارتفاع رسوم التراخيص والضرائب، وكذلك ضعف العقوبة آلتي سنها القانون للأعمال المخالفة حيث وردت كلها في دائرة الجنح المعاقب عليها بالحبس أو الغرامة ولم تصل إلى درجة الجناية إلا في حالة الجرائم آلتي ترتكب بطريق العمد والإهمال الجسيم [٢] ، وكذلك طول الإجراءات الإدارية آلتي رسمها القانون للتعامل مع المخالفات وتعدد جهات التقاضى وتشتت الاختصاص القضائى، الأمر الذي أدى إلى قيام الأفراد بأنفسهم بتقسيم الأراضى وبيعها دون الخضوع لقواعد التقسيم ودون اللجوء إلى تسجيل هذه الأراضى تسجيلاً قانونياً، واللجوء إلى البناء المخالف، والذى أفرز فى جملته المناطق العشوائية.

خامساً: عوامل بيئية:

تؤدى بعض الكوارث الطبيعية إلى إحداث تغير فى توزيع السكان، وذلك بانتقالهم إلى أماكن تبعدهم عن خطر ما يتعرضون إليه. وبعض مناطق الدراسة قد تعرضت ولعدة مرات إلى كوارث السيول التى أدت إلى تدمير العديد من المنازل، وقد قامت الحكومة على أثر ذلك

باختيار بعض المناطق وتم إنشاء مساكن بها لإيواء المتضررين. وبنظرة موضوعية إلى تلك المساكن على مستوى الجمهورية نجد أنها تتحول بعد فترة من الزمن إلى نمط من أنماط الإسكان العشوائى مما يجعلها بمثابة بؤر تتجمع حولها بعض المساكن العشوائية.

ولهذا يتضح مما سبق أن العشوائية الحضرية ونشأتها ونموها فى المجتمعات الحضرية المصرية قد ارتبطت بمجموعة من العوامل والأبعاد الاجتماعية والثقافية

١- أحمد خالد علام، النمو العشوائى للتجمعات السكنية فى مصر وأساليب معالجته، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ١١-١٥ سبتمبر ١٩٩٣)، ص ١.
٢- مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الرابع عشر، مرجع سابق، ص٢٠-٢٢.

والاقتصادية والسكنية والبيئية إلى جانب الأسباب والعوامل المتمثلة فى الدور الرسمى للدولة والذى تغاضى كثيرا عن تجاوزات الناس فيما يتصل بتطبيقات القانون ولوائحه الأمر الذى جعل العشوائية ظاهرة معقدة ومركبة إلى أبعد الحدود فى مضامينها وخصائصها المختلفة.

معايير تصنيف المناطق الهامشية الحضرية:

يعتمد البعض على معيار النشأة التاريخية فى التمييز بين نوعين من المناطق التى تصنف جميعها باعتبارها "عشوائية" أو "هامشية" وهما [1] :

- الأحياء القديمة الفقيرة والمزدحمة والمتداعية داخل المدن الكبرى، ولا تعبر بالضرورة عن انتهاك التخطيط العمرانى والمبانى، ولكنها أصبحت تدرج فى عداد "العشوائيات" نتيجة بقاء أبنيتها القديمة على حالها وتهالكها من ناحية، وصعوبة تطويرها من ناحية ثانية لأسباب فنية وعملية كصعوبة تحديث شبكات مرافقها الأساسية لتقادم معظم مبانيها وتلاصقها، ولجوء معظم سكانها من ناحية ثالثة إلى توسيع مساكنهم بإضافة ملحقات جديدة للمبانى القديمة بطرق فردية غير مخططة، فتتحول هذه الأحياء إلى عشوائيات تعانى من مشكلات الصرف الصحى والمياه والكهرباء وانهيار بعض المنازل وغيرها.
- المناطق العشوائية الناشئة عن وضع اليد والاستيطان غير القانونى فى أملاك الدولة والأراضى الخالية، وتكون بالتالى غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها، وتعانى من نقص حاد فى الخدمات والمرافق الأساسية لاسيما الصرف الصحى والمياه النقية. وتنشأ هذه المناطق أساساً نتيجة أسباب اقتصادية واجتماعية مرتبطة بعجز عن تحمل ارتفاع أسعار العقارات والأراضى فى الأحياء الحضرية المزدحمة.

١- على الصاوى، مرجع سابق، ص ١٣.

ويمكن التصنيف على أساس المعيار الإقليمي-الجغرافى [١] ، حيث يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من المناطق الهامشية التى تلجأ الفئات الاجتماعية محدودة الدخل إلى الإقامة بها نتيجة عدم الوفاء باحتياجاتها من قبل السياسة العامة للإسكان فى مصر، وهى المناطق العشوائية، الأحياء المتداعية، المساكن "الجوازية" أو "القزمية".

- المناطق العشوائية: التى تنشأ باغتصاب الأراضى العامة أو الخاصة غير المستعملة، عن طريق وضع اليد وإقامة مبانى سكنية عليها دون حق.
- الأحياء المتداعية: أى الأحياء السكنية القديمة فى قلب المدن، وتعانى فى معظمها من تدهور المرافق والخدمات وسوء حالة الوحدات السكنية وارتفاع الكثافة السكانية.
- المساكن "الجوازية" أو "القزمية"، وتشير إلى الأكشاك والخيام والعشش وما إليها من "مبان غير عادية" يشيدها فقراء الحضر باستخدام المخلفات والمواد الرخيصة ويتخذونها مأوى لهم وأسرهم، فيما يعرف "بمدن الصفيح والعشش".

ويقترب من المعيارين السابقين، معيار ثالث تأخذ به جهات مصرية رسمية كالمجالس القومية المتخصصة فى التمييز بين ثلاثة أنواع من هذه المناطق على أساس طبيعة ونمط الإسكان بها، وهى [٢] :

- الإسكان العشوائى المقام على الأراضى الزراعية فى تقسيمات غير معتمدة وبدون تراخيص.
- الإسكان الهامشى (الجوازى) وإسكان الغرف المستقلة. ويقصد بالأول أماكن غير معدة أصلاً للسكن ولكنها مشغولة بالأسر، ويتمثل الثانى فى معيشة أسرة كاملة فى غرفة واحدة كجزء من وحدة سكنية تشترك فى منافعها مع أسر أخرى.

١- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٢٥.
٢- على الصاوى، مرجع سابق، ص ص ١٥، ١٦.

- إسكان المقابر، ويشمل المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات و"الجزر السكانية" داخلها وفى أحواش المقابر.

وهناك أخيراً معياراً للتمييز بين نوعين من هذه المناطق طبقا لطبيعتها الاقتصادية وقدرتها على التأثير السياسى، وهما [١] :

- "عشوائيات فى قلب الحضر"، أو البؤر المتدهورة فى قاع المدن.
- "عشوائيات على أطراف الحضر"، وتشمل إسكان العشش والصفيح.

ويمكن تصنيف الأحياء العشوائية من خلال معياري المشاركة الشعبية [٢] ، ودرجة مشروعيتها إلى ثلاثة أنواع تعرف بالمناطق سيئة، مدن الصفيح، ومستعمرات واضعى اليد

ويقصد بالمناطق السيئة حيث توجد المساكن غير الصحية التى تحتوى على العجزة والمرضى وعلى كثير من السلبيات الاجتماعية الأخرى التى تؤثر فى تدهور المدنية بأسرها وتشوه التركيب الحضرى خاصة إذا كانت المناطق السيئة واقعة فى وسط المدينة.

وعلى النقيض من ذلك يبدو الإنسان فى مدينة الصفيح حيث الأسر الشابة النشطة والدينامية، أكثر فعالية، فهو يحسن، ويبتكر، ويشيد باستمرار. وتختلف مدينة الصفيح عن مستعمرات واضعى اليد، حيث يظل واضع اليد فى قلق دائم وفى خوف من تدخل السلطات العامة لأنه لا يملك أى سند قانونى ولا أى ضمان بأن استقراره سوف يكون مسموحا به. وتظل الروابط بين واضعى اليد ضعيفة وتظل الحياة الاجتماعية دون مرحلة النضج.

وتعد هذه الأحياء انعكاساً لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة. وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة إلى أن ثمة تقسيمات لهذه الأحياء [٣]:

١- على الصاوى، مرجع سابق، ص ص ١٦، ١٧.
٢- برنار جرانم تيبه، مرجع سابق، ص ص ١٢٤، ١٢٥.
٣- شحاته صيام، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١١.

أولاً: الأحياء المتخلفة الأصلية:

حيث تتكون من مجموعة من المبانى غير الملائمة التى لا يمكن بأى حال من الأحوال تحسينها، لذا يحتاج الأمر إلى إبادتها، أو قل إنهاء وجودها.

ثانياً: أحياء متخلفة جديدة:

وتتسم بالفساد سواء فى منظرها الخارجى، أو حتى فى وجود بعض الخدمات الضعيفة فيها، وهى دائما ما تنتظر من الدولة النظر إليها حيث توفير ما تحتاجه من خدمات أساسية.

ثالثاً: الأحياء المتخلفة البائسة:

وهى الأحياء الأكثر فقراً وتوحشاً، فضلاً عن انتشار الفساد بشتى صوره، فإذا كان النوع السابق ينتظر الإصلاح فإن النوع الراهن يتحدى الإصلاح. بل يدير له ظهره، خاصة وأنه يضم الفئات المنبوذة من السكان والمتشردين والشحاذين والسكارى والعاهرات والمشتغلين بالأعمال الخدمية المتدنية.

وبغض النظر عن التساؤلات التى تدور حول ما إذا كانت الأحياء المتخلفة ترجع إلى انخفاض المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأنماط السلوكية للجماعات السكانية التى تقيم فيها، أم أن العكس هو الصحيح، فإن الأحياء المتخلفة هى بوجه عام نتاج لعدد كبير من العوامل يأتى عامل "الفقر" وانخفاض المكانة الاقتصادية فى مقدمتها. كما أن عدم الاهتمام بنظافة المسكن [1] - كمظهر من مظاهر انخفاض المستوى الثقافى، والاقتصادى - كثيراً ما يحيل المنطقة إلى حى متخلف. والتى تكون ملجأ لجماعات الأقلية والمهاجرين الجدد للمدينة وقد يصبح أوكاراً للرذيلة والمارقين والمنحرفين والمتسولين.

١- السيد عبد العاطى السيد، الأيكولوجيا الاجتماعية - مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤)، ص ص ٤٨٤-٤٨٥.

وفى دراسة للمناطق المتخلفة فى داخل محلات واضعى اليد، والتى قامت بها الأمم المتحدة للوقوف على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى بلدان العالم الثالث، نجد أنها تخرج بنتيجة هامة، أن هذه المناطق [1] تأتى غير قانونية وشرعية من حيث التشابه، وأن هذه المناطق تتشابه من حيث الأوضاع البيئية والعمرانية والاجتماعية والصحية وما يسودها من قيم ترتبط بالأحرى بقيم الفقر وثقافته، هذا وقد خرجت هذه الدراسة أيضا بأن هناك اتفاقا عاما بين هذه المناطق خاصة فيما يتصل بانتشار ظاهرة البطالة والمهن الطفيلية والهامشية والظواهر الاجتماعية المرضية مثل انحراف الأحداث والإدمان والجريمة.

وقد خرجت دراسة أخرى قام بها السيد الحسينى عن السكن الفقير بأن[2] الأحياء المتخلفة فى منطقة القاهرة ليست شيئاً واحداً، وإنما عرفت أشكالاً مختلفة لعبت فيها العوامل الداخلية والخارجية دوراً مؤثراً فى وجودها. فهناك الأحياء الشعبية التقليدية والأحياء الطرفية الريفية، وهناك العشش والأكواخ وأحواش المقابر. وعلى الرغم من أن لكل نمط من أنماط السكان الفقير لا يخضع لسياسة حضرية واحدة، إلا أنها فى الوقت ذاته هناك شئ يجمعها ألا وهو نموها على أطراف المدينة الكبرى التى تحتاج بشكل أو آخر إلى ترشيد السياسات الحضرية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن هناك أنماطاً مختلفة من الإسكان العشوائى لكل منها خصائصها التى تنبع من ظروف ساكنيها والبيئة المحيطة بهم، فمنها [3] إسكان العشش

١- أحمد فاروق محمد صالح، دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة مشاركة الشباب فى تنمية المناطق العشوائية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٦، ص ٢٤.

٢- السيد الحسينى، السكن الفقير فى حضر العالم الثالث بين التشخيص والمواجهة، مجلة الوثائق والدراسات الإنسانية، السنة الأولى، العدد الأول، جامعة قطر، ١٩٨٩، ص ص ٥٩-١٠٠.

٣- ممدوح الولى، سكان العشش والعشوائيات، الخريطة الإسكانية للمحافظات، (القاهرة: نقابة المهندسين، ١٩٩٣) ص ص ١٦-٦٢.

إسكان القبور، إسكان الإيواء، الإسكان المشترك، إسكان القوارب، إسكان الدكاكين إسكان مداخل العمارات، إسكان المخابئ.

وقد يكون النمو العشوائى تراكمى [1] ، حيث يتم دون خطة موضوعة عن طريق ملء الأرض الفضاء داخل حدود المدينة أو بإقامة المبانى عند أطرافها، ويعد امتدادا للمدينة واتساعا لرقعتها اعتماداً على الفرص المتاحة والمبادرات الفردية ودون تخطيط. أما النمو العشوائى متعدد النويات، يقوم حينما توجد عمرانية جديدة تحاول الانفصال عن إحدى المدن القديمة نتيجة لعمليات الانفصال العرقى أو حتى للتمايزات الاجتماعية.

ولقد توصلت الدراسات [2] إلى أن نمو الأكواخ ومدن الصفيح والتجمعات غير الشرعية يصل إلى ضعف معدل النمو الحضرى، ولذا فإن السلطات الحكومية والمحلية تعجز عن أن تلاحق هذا النمو فى ظاهرات الفقر الحضرى، ويتفق المختصون على أنه ما لم تتخذ إجراءات حاسمة فى خلال السنوات القادمة فان نسبة الثلث التى يمثلها الآن السكان الهامشيون سوف تصل إلى النصف أو إلى الثلثين من إجمالى سكان الحضر، ولكن الحكومات تميل عن عمد أو دون عمد إلى تقليل الأرقام الواقعية كسباً للرأى العام ولمزيد من المعونات الدولية من أجل التنمية التى لا تزيد إلا إذا أثبتت السلطات أنها قامت بعمل إيجابى. كما أن المجتمعات كأفراد تميل عادة إلى إعطاء صورة منمقة عن واقعها ويختلف الأمر بالطبع إذا قام الباحثون بجمع البيانات من الميدان مباشرة.

وخلاصة يمكن القول بأن الإسكان العشوائى هو ما يبنيه الأهالى بلا تخطيط حيث الشوارع الضيقة غير الممهدة، وإن كانت المبانى أو بعضها من الأسمنت المسلح، وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج، وهى تمثل الحل الشعبى لمشكلة الإسكان بعد إخفاق الحل الحكومى، أما الإسكان المشترك فهو نمط آخر شائع فى المناطق

١- فتحى أبو عيانة، جغرافية العمران، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣)، ص ١٩٩، ٢٠٠.
٢- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ص ١١٥-١٢٣.

السكنية القديمة بالمدن، بل والمناطق السكنية الجديدة فى أطراف المدينة وعشوائيتها وهذا النمط رغم سوئه إلا أنه أفضل حالاً من سكن العشش، فالحجرات المشتركة مقامة من الطوب ومسقوفة إما بالخرسانة أو الأعواد الخشبية.

وجدير بالذكر فإن أنماط الأحياء العشوائية المتخلفة تتطلب موقفاً نشطاً وفعالاً من قبل السلطات العامة، فبدون تطهير المناطق السيئة مع ضمان تأمين مساكن أخرى أكثر ملاءمة، فان التدهور السكنى والاجتماعى سوف ينتقل حتما إلى الأحياء المجاورة. وبدون الإجراءات الإيجابية آلتي تعطى لواضعى اليد الأمان لن يمكن للمنشآت العشوائية أن تتطور نحو الاستقرار الذى يدفع السكان إلى تحسن مستوى مساكنهم. ولابد إذن أن توضع المناطق السيئة ومدن الصفيح ومناطق الإسكان غير الشرعى ضمن خطط التنمية الشاملة التى تحدد وتوجه المعالم التخطيطية لكل مدينة وينبغى أن يتم ذلك وفق برامج خاصة تهدف إلى علاج هذه المظاهر العشوائية.

الخصائص العامة للأحياء الهامشية (سماتها):

السمات العامة للأحياء الهامشية ليست واحدة فى كل أنماطها فيما يتعلق بالحجم، وبالموضع، وبالكثافة، وبمعدل النمو والفقر والحاجة ، والتباين الطبقى وبطبيعة الأراضى، وبأشكال البناء، وبمدى توفر المرافق والخدمات، ونمط العمالة والمستويات التعليمية والصحية والثقافية للأسرة والمجتمع. ويمكن تقسيم هذه السمات الأحياء المتخلفة إلى سمات فيزيقية، سمات ديموجرافية، وسمات اجتماعية، وسمات اقتصادية وفيما يلى موجز عنها:

أولاً: سمات فيزيقية:

الأحياء الهامشية هى أحياء متخلفة تتسم بخصائص أيكولوجية وعمرانية بعينها فتتميز بظروف سكنيه دون المستوى، والتى تعطى دلالة واضحة على ظروف المعيشة الحقيقية. وغالبا ما تقام المبانى خارج كردون المدينة بدون تخطيط أو ترخيص، على

أراضى غير مقسمة تقسيما يطابق قانون تقسيم الأراضى المعمول به داخل كردون المدينة[١] ، وعادة تكون الأرض مملوكة للدولة أو لأشخاص، وتشيد عادة المبانى من المخلفات المكونة من مبانى متداعية أو أكواخ صغيرة يأوى إليها آلاف من واضعى اليد [٢] كما أنها لا تطابق قوانين المبانى من حيث الارتفاعات والأفنية وتوفير المرافق، وينعدم فى المبانى تشطيب الواجهات، مما يعطى إحساسا بأنها غير جميلة ورديئة رغم ما قد يكون من حداثة بعضها، وبالتالى لا تستوفى الشروط الصحية من تهوية وشمس كما تنقصها المساحات المفتوحة والمناطق الخضراء [٣] . الأمر الذى أدى إلى معاناة الأطفال بخاصة من تدنى الأحوال البيئية والمعيشية والصحية فى هذه المناطق.

ولغياب الاشتراطات البنائية الواردة بقوانين العمران، نشأت فى كثير من الحالات الشوارع بطريقة تلقائية غير منتظمة ودون أى تخطيط أو توجيه فنجد الشوارع تضيق وتتسع تستقيم وتتعرج أو - إن شئنا الدقة - أزقة وحوارى مسدودة وملتوية ومتعرجة [٤] إلى جانب ارتفاع المبانى بها، الأمر الذى أدى إلى عدم وصول أشعة الشمس والهواء النقى إليها، مما يجعلها رطبة ومظلمة بشكل دائم [٥].

ونتيجة لضيق الشوارع فنجد أن تلك المناطق لا تتمتع بأية وسيلة من وسائل النقل العام خاصة وأنها تقع غالبا على هوامش المدن الكبرى. ويؤدى ذلك بالإضافة إلى طول المسافة إلى تقليل فرص العمل أمام السكان مما يزيد بدوره من حدة التناقض فى الوسط الحضرى. كما يصعب وجود وسائل مواصلات داخلية بالإضافة إلى عدم سيولة المرور بما

١- أحمد خالد علام وآخران، مشكلة الإسكان فى مصر، (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٢) ص ١٠٦.
٢- ثروت اسحق عبد الملك، الهامشية الحضرية -دراسة عن أحياء جامعى القمامة بمدينة القاهرة الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد السابع، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٤٩.
٣- أحمد خالد علام وآخران، مرجع سابق، ص ص ١٠٦، ١١٣.
٤- السيد الحسينى، مجتمع المدينة، (القاهرة: بدون دار نشر، ١٩٩٧)، ص ١٤٣.
٥- صلاح زكى سعيد، الإسكان العشوائى والإسكان العام بالقاهرة : مقارنة لبعض النماذج وأساليب التهوية والفراغات، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر، ١٩٩٣) ص ٧٤.

يسمح بمرور سيارات إطفاء الحريق أو إنقاذ المصابين فى أى كارثة وعدم التمكن من مطاردة المجرمين فى أوكارهم [١]، رغم أن هذه المناطق تتعرض أكثر من غيرها للحوادث والكوارث الطبيعية .

ونلاحظ أيضاً أنه فى الوقت الذى يتكالب فيه سكان المدينة الأغنياء على الإنفاق على وسائل النقل الأكثر رفاهية والأغلى ثمنا نجد أن سكان العشوائيات ومدن الصفيح فى حاجة إلى استخدام الوسائل المتخلفة والبدائية مثل الدراجات أو مجرد ظهور الحمير أو الدراجات النارية، وبعض أنماط من الشاحنات الصغيرة[٢].

وكل ذلك يشكل عائقا أمام التكافل الاجتماعى بين هذه المناطق الهامشية وبين المركز الحضرى، وحتى يمكن تخليص سكان تلك المناطق من عزلتهم فينبغى العمل على تحسن الخدمة بتوفير وسائل النقل، واختيار الوسائل التى تستهلك قدرا أقل من الطاقة.

وتتسم هذه المناطق بتدنى مستوى خدمات البنية التحتية أو انعدامها والمتمثلة فى الطرق ومياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء [٣]، كما تتسم بانعدام أو عدم كفاية الخدمات التجارية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والأمنية والدينية والترويحية [٤]، وتتداخل الأنشطة الاقتصادية والتجارية مع النشاط السكنى فى هذه المناطق، كالمحلات التجارية والورش الحرفية والصناعات اليدوية، وتنتشر الأسواق المحلية بها ويعتمد معظمها على الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع [٥].

١- أحمد كمال الدين عبد الفتاح، الخدمات العامة للإسكان العشوائى، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته (القاهرة جمعية المهندسين المصرية، ١١-١٥ سبتمبر، ١٩٩٣)، ص٧٦.
٢- المرجع السابق، ص ١٤٠.
٣- سعيد على خطاب، المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها : الإسكان العشوائى، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٦٨.
٤- أحمد كمال الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٧٥.
٥- أحمد خالد علام، النمو العشوائى للتجمعات السكنية فى مصر وأساليب معالجته، مرجع سابق ص ١٠.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن سكان تلك المناطق يتصرفون إزاء ظروفهم السكنية بطريقة لا تخلو من إبداع ورشد ومواءمة[١]. فالأسر الحضرية الفقيرة تتخذ مواقف رشيدة إيجابية من ظروفها السكنية المتدنية، وتعبر عن ذلك بأساليب مختلفة تكشف عن مرونة بالغة فى مواجهة البيئة القاسية [٢]. ونجدهم يتوجسون خيفة من ذكر دور الدولة أو الحكومة ذلك لأنهم يستحضرون ما يمكن أن تقوم به الدولة من عمليات للإزالة، ودفع الغرامات عن تجاوزات المبانى وعدم وجود التراخيص، والأكثر من ذلك أنهم يشعرون بالنسيان والضياع من قبل الحكومة [٣]. فيظلوا يطالبون دائما بإضفاء شرعية على وجودهم بإعطائهم أى شكل من أشكال الملكية أو الضمان من قبل السلطة، وحينما يطمئن السكان إلى وضعهم الإسكاني يشجعهم ذلك على استثمار أموالهم فى تحسين مساكنهم وأحيائهم [٤].

وخلاصة يمكن أن يقاس التفاوت بين الجزء الغير رسمى والجزء الحضرى الرسمى من المدينة بمدى توفر المرافق والخدمات الأساسية فهم يعانون دائما من نقص الخدمات أو انعدامها، وهم من الفقراء يقع عليهم عبء النضال من أجل البقاء، ومن ثم يهاجرون من منطقة لأخرى فى داخل المدينة أو من مدينة لأخرى بحثاً عن عمل ومأوى - وأى كان نوعهما - يحفظان لهم أدميتهم ويصل بهم إلى الاستقرار.

وعدم خضوع هذا النمط من السكن لعملية التخطيط، جعل هذه المناطق تفتقر إلى كثير من الخدمات وحتى الاحتياجات الأساسية للسكان، فضلا عن خضوعها لعمليات التشويه في البناء والنظام. وإقامتها تعكس فوضى حضرية واضحة المعالم ليس على صعيد

1- Mangin, W, 1967: "Latin American squatter settlements: a problem and a solution", Latin American Research Review, 2, pp. 65-98;

2- Turner, J., 1972: "Uncontrolled Urban settlements: Problems and Politics", in Breeze, G. (Ed.): The city in newly developing countries, Princeton University Press, pp. 507-531.

٣- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

٤- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ٧٦.

النظام البنائى والتخطيطى لهذه الأحياء فحسب، بل أيضا أدى إلى انتشار السلبيات الاجتماعية والسلوكية.

ثانياً: سمات ديموجرافية:

العديد من المناطق السكنية أصبح لها الطابع المتخلف ليس لأنها غير ملائمة فحسب ولكن لأنها أيضاً مزدحمة بالأفراد. فتضم مناطق الفقر الحضرى نسبة كبيرة من إجمالى سكان الحضر فى مصر [١]، وتتصف بارتفاع حاد فى معدل الكثافة السكانية فيها بوجه عام، حيث يصل الأمر إلى تكدس أكثر من أسرة واحدة فى المسكن الواحد، مع ارتفاع معدل التزاحم فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٤ أفراد فى غرفة واحدة، بل قد يصل إلى وجود أسر كاملة تعيش فى غرف مستقلة.

وحيث إن عدداً كبيراً من سكان الأحياء العشوائية يأتون من الوسط الريفى، مما يترتب عليه عدم اتزان فى الأهرام العمرية لصالح فئة الشباب بالطبع، كما أن الأسر فى تلك الأحياء تعد أكبر حجما مما هى عليه فى بقية المدينة، فالكثافة السكانية مرتفعة جدا رغم فعل المرض وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمية والخدمات الصحية والتعليمية أقل وجوداً، والدخل أكثر انخفاضاً [٢] . ويترتب على ذلك أيضاً انخفاض المستوى الغذائى وانتشار أمراض سوء التغذية، انتشار الأمراض المتوطنة وانخفاض المستوى الصحى ارتفاع معدلات الوفيات العامة [٣].

فسكان تلك الأحياء لا يرغبون كثيرا فى الذهاب أو التردد على الأطباء، كما أنهم ينفرون من الذهاب إلى المراكز الطبية والمستشفيات، وتفسيرهم لذلك أن كثيرا من الأطباء

١- السيد الحسينى، الدراسة الاجتماعية للمدينة، (القاهرة: مؤسسة نبيل، ١٩٩٤)، ص ٣٣٢.

٢- صلاح الدين محمود عبد الفتاح، " الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحضرية المتخلفة " رسالة دكتوراه منشورة، (معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨) ،ص ٢٧.

٣- هناء الجوهرى، النمو العشوائى كأحد مظاهر التضخم الحضرى فى مدينة القاهرة: دراسة حالة لحى منشأة ناصر جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠-١١ مايو ١٩٩٤) المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، ١٩٩٥، ص ص ٣٨٥-٣٨٧.

لا يشخصون الأمراض بدقة، وأن ما يصرفونه من أدوية ما هو إلا إرضاء للمريض، بل إنها تسبب أمراض أخرى فتطول فترة الاعتلال والمرض.

وكثيرا ما تكون وراء الرعاية الصحية الأولية بيروقراطية متعمدة معدومة الكفاءة وأمية منتشرة تجعل من إمكانية التثقيف الصحى ضربا من المحال [١]، ويفاقم من تأثير الأمية انتشارها بين النساء بدرجة تفوق انتشارها بين الرجال، وعليه يكون الخلل فى النظم الصحية وقصور الأداء الصحى مشكلة متعددة الجوانب، فثمة نقص مخزفى التقنيات الحديثة للتشخيص والعلاج.

ثالثاً: سمات اجتماعية:

المناطق العشوائية هى حضانات لجميع أنواع الأمراض الاجتماعية، حيث يعم بها الشعور بالاستسلام، وتنتشر عقدة الاعتزاز بالذكورة عند الرجال، وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء، وكثرة اللجوء إلى العنف بما فى ذلك ضرب الأطفال، وكثرة هجر الزوجة والأبناء، وتمركز الأسرة حول الأم [٢]. وازدياد معدلات انحراف الأحداث، والتصدع الأسرى، والخيانة الجنسية، والبغاء، وضعف المعايير الأخلاقية [٣] . ويسود بها الفقر والاغتراب، والجرائم، وعدم التكيف، ويسكنها المهاجرون الذين يتسمون بالأمية والبطالة وعدم القدرة على الاندماج فى حياة المدينة، و يسود فيها عدم التنظيم الاجتماعى[٤].

فكلما كان المجتمع متجانسا كلما كانت قيمه وأنماط سلوكه موحدة وقوانين الضبط فيه شديدة وقويه وكذلك العقوبات، أما فى حالة تغير المجتمع ونموه فأنه يصبح عرضة لعدم التجانس فى القيم والعادات لتفاوت أفراده وجماعاته وتعقد بنيته

١- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
٢- السيد الحسينى، الدراسة الاجتماعية للمدينة، مرجع سابق، ص ٢٥٨.
٣- ثروت اسحق عبد الملك، مرجع سابق، ص ٥١.
٤- ضحى المغازى، سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجيات البقاء - دراسة أنثروبولوجية، أعمال الندوة السنوية الأولى (١٠-١١ مايو ١٩٩٤)، المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، جامعة القاهرة كلية الآداب، ١٩٩٥، ص ٤١٦.

الاجتماعية [١]، وقد يكون هذا سببا من أسباب نشوء الصراع الصريح والخفى بين الأجيال فى بعض الأحيان وبين السكان الأصليين والوافدين عليهم بقيم جديدة فى أحيان أخرى.

فالتصور المتبادل بين سكان العشوائيات وسكان مجتمع المدينة تصور يتصف بالتدهور عموماً، فقد أكدت الدراسات [٢]على أن سكان المناطق الهامشية يشعرون بأن المجتمع قد ظلمهم ومارس عليهم، ولا يزال حصاراً اجتماعياً وقهراً معنوياً ونفسياً، وأنهم لذلك يشعرون بالدونية تجاه سكان المدينة، وبالحقد على الناس الأغنياء الذين لا يبالون بالفقراء من أمثالهم ويحملونهم هم والحكومة مسئولية سكنهم بهذه المناطق. ويؤدى ذلك إلى تكوين مخزون متصاعد للتوتر الاجتماعى على مستوى الجماعة والتوتر النفسى على مستوى الفرد، وينعكس ذلك فى ارتفاع معدلات الجريمة [٣]. والواقع أن إحساس سكان العشوائيات بالدونية تجاه سكان المدينة، وشعورهم بالظلم والاضطهاد من قبل هؤلاء السكان لم يتولد لديهم بين عشية وضحاها، وإنما تولد لديهم عبر سنوات من صور التفاعل بينهم وبين هؤلاء السكان.

فمجمل نظرة سكان المدينة وبخاصة الأغنياء منهم تتراوح ما بين الاحتقار والتعالى والشك والنفور والاشمئزاز والشفقة [٤]، وهذه النظرة لا تخلو من اتهام يوجهه سكان المدينة إلى سكان العشوائيات وخاصة سكان المقابر مفاده أن هؤلاء الأخيرين "ناس حرامية وخطافين وقتالين وتجار مخدرات ومجرمين...الخ". وذكر بعض التلاميذ من أبناء سكان المقابر من أن زملائهم فى المدارس التى يذهبون إليها لا يكفون عن معايرتهم بأنهم "بتوع القرافة"، وبعضاً من هؤلاء التلاميذ قد انقطعوا نهائيا عن الذهاب إلى المدرسة بسبب تلك المعايرة، ومن هذه الصور أيضا ما ذكره بعض العمال من سكان المقابر بأنهم لا يعطون

١- جابر عوض، مرجع سابق، ص ١٣.
٢- محمود محمد جاد، سكنى المقابر فى القاهرة ، لإطلالة تاريخية وبانوراما ميدانية ، (القاهرة دار ماجد للطباعة ١٩٩٢) ، ص ١٣٧.
٣- هناء الجوهرى، مرجع سابق، ص ٣٩٩.
٤- محمود محمد جاد، مرجع سابق، ص ص ١٣٨، ١٣٩.

عناوينهم الحقيقية لأصحاب العمل الذين يعملون لديهم خوفاً من قيام هؤلاء الأخيرين بطردهم من العمل اعتقادا منهم بأن هؤلاء العمال حرامية وخطافين وقتالين. وربما كان من أكثر الصورة تعبيرا عن الحصار الاجتماعي والنفسى الذى يفرضه سكان المدينة على سكان العشوائيات موضوع الزواج [١] ، حيث ذكر عدد كبير من الأمهات أن الكثير من العرسان الذين كانوا ينوون التقدم للزواج من بناتهن قد تراجعوا عن ذلك فور علمهم بأن العرايس يقمن بعشوائيات المقابر، ولا يختلف موقف المسئولين الحكوميين من سكان المقابر والعشوائيات بصفة عامة عن موقف باقى سكان المدينة حيث يعاملون سكان تلك المناطق معاملة يغلب عليها طابع العداء واللامبالاة فى آن واحد. ومن أمثلة ذلك أن البوليس يعامل هؤلاء الناس كما لو كانوا غير آدميين، أو كما لو كانوا من كواكب أخرى وفقا لتعبير هؤلاء السكان أنفسهم.

وهذا الفشل فى التكيف مع الوسط الصناعى والحضرى يتمخض عنه أمراض عقلية تصيب سكان العشوائيات فتحيلهم إلى منبوذين تكسوهم أجسام بالية يتحركون فى حرية ويجرجرون أرجلهم من شارع إلى آخر وكأنهم حطام مهملة [٢] . كما يعانون كثير من الاضطرابات النفسية، ويعد الفصام أكثر الاضطرابات الوظيفية العقلية لديهم [٣] .

وبذلك تمثل الأحياء الهامشية مجتمعات منعزلة عن مشاركة مجتمع المدينة فى جميع طقوسها وذلك يعود إلى شعور أفراد هذه المجتمعات بالاغتراب عن حياة المدن [٤] فثمة علاقة بين مفهوم الهامشية والشعور بالغربة، فالمجتمعات الهامشية تعانى من الشعور بالغربة عن الثقافة المحيطة بها وعن الجماعات الأخرى من حولها، بل إن الهامشى فى اغترابه يخلق عالما بعيدا عنه، وحينئذ لا يصبح العمل هو ذلك النشاط الإنساني الوجودى

١- محمود محمد جاد، مرجع سابق، ص ص ١٤٠،١٣٩.
٢- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ١٣٠.
3- Tamney, J.B. 1995: Solidarity in a slum. Jonn Wiley and sons, New York.
٤- شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٨٨.

الخلاق بل إن هذا العمل يجعله مغتربا عن طبيعته وعن ذاته أيضا، بل انه فى ظل اغتراب الإنسان الهامشى عن المجتمع المحيط به تصبح الحياة الاجتماعية صورة لفقدان الحرية الإنسانية[١] .

وتلعب علاقات الجيرة فى ظل التجاور المكانى القريب دوراً بالغ الأهمية، قد يكون بالسلب فى أحيان وبالإيجاب فى أحيان أخرى، حيث تتنوع وتتعدد العلاقات فى إطار التكدس السكانى، والمنفعة العامة وتبادل المصالح، حيث يرى البعض أن المهاجرين الجدد يلقون مساعدة كبيرة من زملائهم القدامى سواء فيما يتعلق بالحصول على أعمال تتناسب مع قدراتهم أو التكيف مع الثقافة الحضرية بوجه عام [٢] . كما تبرز بصورة واضحة أشكال التعاون بين الجيران فى مجال المجاملات المعنوية فى المناسبات المختلفة سواء فى الزواج أو الوفاة أو المرض أو النجاح فى الامتحانات أو مناسبات الميلاد وكذلك فى الأعياد.

وعامة تتميز العلاقات الاجتماعية الخاصة بعلاقات الجوار بين السكان بأنها وقتية الطابع - وذلك بسبب نمو المهن الحضرية واضطرار المهاجرين إلى العمل فى مناطق مختلفة ومتباعدة [٣] -، وفى عمومها قائمة على تحقيق المصلحة الشخصية المتبادلة مثل تكوين الجمعيات النقدية والتى تسمح بدخول عدد معين من الأشخاص بأنصبة محددة من النقود ويعبر هذا النمط من السلوك على مدى التضامن الاجتماعى والتكافل الذى فرضته طبيعة الحياة فى المجتمع العشوائى لاسيما فى مجتمع يواجه باستمرار أزمة الحياة الاقتصادية ومعاناتها فى ظل عمل غير دائم ودخل غير ثابت لرب الأسرة [٤].

كما تتسبب المشاكل بين الجيران فى ضعف العلاقات الاجتماعية، وتتنوع أسباب حدوث تلك المشاكل إلا أن المشاكل بين الأطفال تعد أكثر تلك الأسباب[٥] والتى يمكن

١- ثروت إسحاق عبد الملك، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٧.
٢- السيد الحسينى، المدينة دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، مرجع سابق، ص ٢٩٠
٣- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ١٣٤.
٤- السيد الحسينى، المدينة دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، مرجع سابق، ص ٢٩٠
٥- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٢١٥.

إرجاعها إلى كبر متوسط حجم الأسرة، والناجم عن ارتفاع معدلات الإنجاب، هذا إلى جانب عدم توافر أماكن للعب بسبب ضيق الشوارع والحارات وارتفاع الكثافة السكانية بالمنطقة مع ضيق المسكن الذى يدفع بالأطفال إلى الخروج إلى الشوارع للعب وتمضية وقت الفراغ، فتزداد المشاحنات فيما بينهم، هذا بالإضافة إلى التسرب من التعليم مما يسمح بمتسع من الوقت يمضيه معظم الأطفال فى الشوارع.

وتعتبر هذه الأحياء جيوباً ريفية داخل المدن[1] ، لذا نجدها برغم أنها يسودها عمليات الاستقرار الاجتماعى بسبب وجود روابط الجيرة والقرابة بين سكانها، إلا أن الطابع الغالب عليها هو تعميق عمليات التفكك الاجتماعى.

ففى تلك الأحياء تتفكك الروابط القوية التى تجمع بين الأفراد فى الجماعات الأولية الصغيرة كالأسرة [2] ، والذى يظهر فى ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال بين الزوجين، وينتشر تعاطى المخدرات والكحوليات والقمار والرذائل والانحرافات الأخلاقية المختلفة، وتتردى أحوال الأطفال وسوء رعاية الأسرة لهم، واضطرارهم للعمل فى سن مبكرة، واختلاطهم بالمنحرفين.

فقد لاحظت جينى براون (١٩٩٦) [3] هروب الأطفال إلى الشارع من الأسر الفقيرة والتى يعانون فيها من هجر الوالدين للبيت، واندفاعهم نحو العمل فى سن مبكرة فى ظروف عمل شديدة السوء تؤثر على صحتهم وسلوكهم، ولا تعود عليهم بأجور مجزية، كما أنهم محرومون من التغذية الكافية المناسبة، ويعيشون على الفضلات، وينامون فى الشوارع.

١- ميشيل فؤاد جورجى، النمو العشوائى للتجمعات السكانية فى جمهورية مصر العربية، ندوة النمو العشوائى وأساليب معالجته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر، ١٩٩٣)، ص ١٨.

٢- شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٩١.

3-Tamney, J.B. 1995: op:cit, p. 92.

وتتميز تلك المجتمعات بوجود بناء اجتماعى جامد نوعاً تسيطر عليه سمات القدرية، التمسك بأنماط السلوك التقليدية، ثبوت الأدوار الاجتماعية وعدم قابليتها للتغير التمسك بالقديم وعدم تقبل الجديد، سيادة العلاقات الأولية، التشبث بالنظم الاجتماعية السائدة [١]، وترتبط قيم الفرد ومكانته فى المجتمع بناء على عوامل السن والجنس وليس على اعتبارات الكفاءة فى العمل والإنجاز [٢].

كما أن المركز الاجتماعى للمرأة منخفض بشكل واضح، وقد يرجع ذلك إلى النظرة التقليدية للمرأة من منطلق فكرة "الحريم" أو النظر إليها كعبء اقتصادى[٣]. فتخضع النساء فى تلك المجتمعات للقمع، فالرجل الذى يعيش حياة كلها قسوة ومعاناة يمارس انتقامه ممن لازال يقوى على الانتقام منه، فعقاب المرأة على أنها حملت عدة مرات متقاربة وضربها من حين لآخر يعد أمراً عادياً[٤].

ومن المظاهر السيئة للحياة أيضا ازدياد التزاحم، الأمر الذى ينتج عنه انتفاء الخصوصية وزيادة الإباحية واللامبالاة، التى قد تصل فى سلوك بعض السيدات إلى عدم الحياء، ومن ثم انتفاء قدسية الجسد بين أفراد الأسرة باختلاف أنواعهم وأعمارهم وأحياناً درجات القرابة بينهم[٥]. فالتقارب المكانى والتلاصق الذى يبدو عليه شكل المساكن يجعلهم لا يشعرون ولا يدركون ما هو السلوك الأمثل للحياة [٦].

1- Brown, J., 1996: Children Struggling for Survival. Horizons Inc., Melbourne, p. 211.

٢- سامية محمد فهمى، وآخرون، مدخل فى التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٦) ص ٦٢.

٣- عبد الهادى الجوهرى، وآخران: دراسات فى التنمية الاجتماعية، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٦) ص ١٠٧.

٤- المرجع السابق، ص ١٠٧.

٥- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص ١٣١.

٦- هناء الجوهرى، النمو العشوائى كأحد مظاهر التضخم الحضرى فى مدينة القاهرة: دراسة حالة لحى منشأة ناصر مرجع سابق، ص ٣٨٩.

وقد اتجه عدد من علماء الاجتماع والسلوك الإجرامى إلى تأكيد العلاقة بين الأحياء المتخلفة والانحراف، على اعتبار أن السلوك المنحرف هو نتيجة لمجموعة القوى الثقافية التى ينطوى عليها هذا المجتمع [١]. وقد أيد هذا الاتجاه دراسة أجريت على تطور حركة الجريمة فيما يتعلق بالجنايات أو الجنح الهامة أو جنايات المخدرات فى أقسام الجمالية وعين شمس وبولاق الدكرور [٢].

إلا إنه يمكننا القول أن العلاقة بين الفقر والجريمة، وإن لم تكن حتمية، واردة ومنطقية، فلما كانت إمكانات التكيف مع الواقع ومتطلبات استمرار الحياة، التى تتوافر فى ظروف الفقر أقل من الحد المطلوب، فإنه يمكن أن يلجأ الفقير إلى آليات (غير سوية) لمواجهة مطالب العيش[٣] ، وفى أحيان لا يرى الفقير الآليات غير السوية كذلك، وقد يرى فى أحيان أخرى فى سلوكه جريمة ولكن تدفعه إليها ظروف قهرية، أو أنه يأتيها من باب الانتقام من غيره أو من المجتمع، نتيجة للشعور بالظلم، أو نقص العدالة فى توزيع فرص الحياة، وبصفة عامة الفقير أدنى من غيره صلابة فى مقاومة الضعف البشرى، وأقل قدرة على مقاومة الغواية.

إن الرؤية الضيقة لمشكلة المناطق العشوائية، ترى أنها مشكلة إسكان فقط وتركز على التشوه الجمالى والقبح الذى أصاب أحياء العاصمة والمدن الكبرى، ولكن هذه الرؤية شديدة السطحية، لأن المشكلة أكبر من ذلك وأخطر، ولابد من إدراك أبعادها الحقيقية ذات الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١- محمد الجوهرى، وسعاد عثمان، دراسات فى الأنثروبولوجيا الحضرية، مرجع سابق ، ص ٢٣٦.

٢- السيد حنفى عوض، الأحياء الحضرية المتخلفة، المكان والسكان، دراسة سوسيولوجية فى أحياء العشش بمدينة بور سعيد، (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثاني ، التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة - خصائصها - مشاكلها – أساليب تنميتها ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، الفترة ٢٦- ٢٧ فبراير ١٩٨٩)، ص ٤٢٢.

٣- مدحت مصطفى خورشيد، دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائى داخل مدينة القاهرة، رسالة ماجستير القاهرة، جامعة حلوان، كلية الفنون الجميلة، قسم عمارة، ١٩٨٩، ص ٤٥٧.

فمناطق الإسكان العشوائى هى أحياء يسكنها الفقراء بالفعل، ولكنها لا تكون نسيجاً اجتماعياً منسجماً، لأنها قد بدأت من كتل من المهاجرين المقهورين الذين يبحثون لأنفسهم عن عمل بعد أن ضاقت بهم حياتهم فى موطن إقامتهم الأصلى وهم فى مجملهم مصابون بحالة من الإحباط [١] ، ولذلك فهم فى حالة ضياع وهم فى سن الشباب، فضلاً عن حيرتهم بين الالتفات والتمسك بالجذور العرقية والعصبية القبلية والتمسك باللهجة اللغوية والدين الذى تعلمه فى موطنه، وبين أن يكون فريسة لتوجهات العلاقات الاجتماعية الجديدة التى يجد نفسه مجبراً للتعامل معها بحكم الظروف التى تحيط به.

وبصفة عامة يمكن تحديد الخصائص والسمات المميزة للإنسان الهامشى فى الثنائية الوجدانية، ازدواج الوعى والاتجاهات والولاء المزدوج، وافتقاد الانتماء تقلب المزاج، الافتقاد إلى الثقة بالنفس، القلق الزائد بشأن المستقبل، الشعور بالعزلة والوحدة التسلطية، نقد الآخرين، العدوانية، الريبة والشعور بالاضطهاد الشعور بالعجز والتشاؤم وافتقاد الثقة فى الجماعات الأخرى فى المجتمع، ويتميز أيضا بالانسحاب الاجتماعى وبعدم مشاركته فى الأنشطة الاجتماعية [٢] .

رابعاً: سمات اقتصادية:

انتهت نتائج معظم الدراسات التى تناولت هذه المناطق وقامت بتحليل معظم الظواهر السائدة بها إلى استنتاج عام [٣] يذهب إلى أن نمط الحياة بها يدنو فى كثير من الأحيان عن مستوى المعيشة الآدمية سواء من حيث السلع الضرورية أو الخدمات الأساسية التى يتلقاها الفرد والتى لا ينبغى أن ينخفض معدلها عن حد معين وهو الحد الذى يبقى على الإنسان حياته.

١- عزت حجازى، الفقر فى مصر، (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦)، ص ١٣٥.
٢- محمد عباس، مرجع سابق، ص ص ١٦٣، ١٦٤.
٣- محمد إبراهيم الدسوقى محمد، دراسة مقارنة بين المهمشين وغير المهمشين من طلاب الجامعة فى أبعاد الاغتراب وبعض خصائص الشخصية، مجلة دراسات نفسية، المجلد السابع العدد ٤، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٥٥١.

وتتضح الهامشية الاقتصادية من خلال تفاقم الفقر بالنسبة لبعض الشرائح وانخفاض مستوى الإنتاجية، وانخفاض مستوى المهارة، ونقص التدريب المهنى وعدم المساواة، وارتفاع معدل الديون[١]، وعدم وجود مدخرات، عدم توفير مخزون منزلى من المواد الغذائية، كثرة الاقتراض [٢]، انتشار البطالة المقنعة، بمعنى وجود أفراد وفئات لا يضيفون شيئاً يذكر إلى الناتج القومى، مثل الباعة الجائلين والخدم وهؤلاء الأفراد يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدى إلى تقليل الادخار. كما أن ارتفاع نسبة الصغار أو المعالين يعنى ارتفاع نسبة عدم المنتجين، كما يعنى انخفاض القدرة الإنتاجية للمجتمع وزيادة العبء الاستهلاكى.

فقد ركزت إحدى الدراسات [٣] جل اهتمامها على تتبع الأصول التاريخية لقطاع محدد من الجماعات الهامشية فى مصر ووجدت أنها جماعات تقف خارج نظام الإنتاج وتعيش على الارتزاق بقوت اليوم دون عمل جدى يضيف عائداً ملموساً إلى الإنتاج، وتلجأ إلى العنف والفوضى وتدمن الخروج الدائم على القانون من أجل تأمين معيشتها.

وتشير السجلات الأمنية [٤] إلى بعض صور وآليات "التحايل على المعايش" والتى تأخذ طابعاً إجرامياً صريحاً، مثل الاشتراك فى أعمال إجرامية مباشرة كتوزيع المخدرات وترويجها، أو أعمال القمار، أو التعامل فى السوق السوداء للعملة وللمواد التموينية وللمهربات بصفة عامة، والدعارة الخفية، والسرقات.

فكل جرائم المتعطلين فى المناطق العشوائية تنحصر فى الأنماط الإجرامية ذات الباعث الاقتصادى فى ارتكابها من حيث الشكل والمحصلة النهائية منها، وعموما فقد

١- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثانى الأنماط والمشكلات، مرجع سابق ص٢٤٧.
٢- ثروت اسحق عبد الملك، مرجع سابق، ص ٥١
٣- السيد الحسينى، الدراسة الاجتماعية للمدينة، مرجع سابق، ص ٢٥٨.
٤- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٣٤.

أثبتت الدراسات [١] أن انتفاء حالة البطالة بالحصول على فرص عمل يجعلهم ينبذون السلوك الإجرامى ويعدلون عنه ولا يقبلون إلا على الأعمال المشروعة.

فالظروف الاقتصادية المتدنية هى العامل الرئيسى فى وجود الكثير من الأمراض الاجتماعية، وكما تقول تقارير التنمية البشرية [٢] أن مصر بها ٣٨٪ من الأسر تحت خط مستوى الفقر. والفقر أو سوء الأحوال الاقتصادية يؤدى إلى أمور كثيرة أهمها عدم توفير الحاجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج، وتصاحب الفقر أيضا مجموعة من التنازلات مثل قبول أى أعمال مهما كانت نتائجها أو نوعيتها، ومحاولة التكسب بشكل مشروع أو غير مشروع، ثم إن الفقر يصاحبه العيش فى مجتمعات مهمشة تشعر بالنقمة والعداء للمجتمع، والتخلى عن المسئوليات والإهمال الأسرى يجذب الأطفال إلى الشارع الذى يؤدى فى بعض البلدان إلى ما يسمى بأسر الشارع.

وكثير من آراء علماء التحضر تتفق مع ما ذهب إليه "كينج" - من خلال دراساته [٣] لتحليل نشأة المناطق المتخلفة بالمدينة ونموها أحيانا فى قلب المجتمعات الصناعية - من أن المناطق المتخلفة بالمدينة هى إفراز طبيعى للهيكل الاقتصادى بها، إلا أن هناك آراء أخرى تزعم أن هذه المناطق لم تنشأ كظاهرة طبيعية أو تلقائية للنشاط الاقتصادى بعامه وإنما نشأت باعتبارها واحدة من الآثار الجانبية السلبية لظاهرة الحضرية بعامة وللنشاط الاقتصادى السائد بخاصة.

أما الحالة المهنية فترتبط بالهيكل الاقتصادى للمجتمع بعامة وبطبيعة القطاعات الإنتاجية والخدمية السائدة بالمجتمع بخاصة. فمن الطبيعى أن يكون هيكل العمالة فى

١- على فهمى، مرجع سابق، ص ١١١.

٢- سيد بخيت حسانين، البطالة وأثرها على الجريمة فى المناطق العشوائية - دراسة سوسيولوجية فى مدينة أسيوط رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٧.

٣- سامى عصر، أطفال الشوارع، ٣ دراسات استراتيجية ومستقبلية، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ٥٠.

مجتمع ما انعكاساً طبيعياً للبناء الاقتصادى السائد، كما أنه لا يخرج أيضاً عن حدود التركيب الديموغرافى القائم.

فنجد أن سكان هذه المناطق يتصفون بخصائص لا تمكنهم من المشاركة فى النشاط الاقتصادى القائم بالمجتمع الحضرى ككل مشاركة فعالة. فهم غير مساهمين بطبيعة الحال فى تنمية مناطقهم المتخلفة حيث أنها تعيش فى الأصل عالة على المجتمع الحضرى [١] كما أنهم غير مؤهلين للانخراط فى سلك الأعمال والمهن الإنتاجية السائدة بالمدينة فكلها يتطلب درجة معينة من التعليم والتدريب والمهارة والخبرة وكل ذلك مفتقد لديهم. ومن ثم فإنهم لا يجدون أمامهم مناصاً من العمل بأية مهنة تدر عليهم أى كمية من الدخل حتى لو كانت مهنة طفيلية لا صلة لها بهيكل إنتاجي ولا تتطلب أى قدر من المهارة أو تحتاج إلى تدريب فنى [٢].

وتلك المهن الطفيلية لا تنحصر فقط فى حدود المنطقة الفقيرة وإنما تمتد أيضا عن طريق من يمتهنونها إلى قلب المدينة فتحدث بالضرورة خللاً فى نمط العمالة القائم، فهى من جانب لا تمثل عنصراً مهماً فى الهيكل الاقتصادى العام أو قطاع الأعمال، ومن جانب آخر فهى تزاحم الأعمال الأخرى الأصيلة بل وتدفع أحياناً أصحاب هذه الأعمال إلى تركها والانتماء إلى المهن الطفيلية.

ورغم نجاح الصناعة فى هذه المناطق، إلا أن الإحصاءات الرسمية الدولية تغفل هذا الجانب من النشاط الاقتصادى، حيث تعتبرها أنشطة هامشية، ويرجع نجاح الصناعة إلى أن الصناعات تقوم على أسس مجزأة، بمعنى أن حجم الاستثمار الأساسى موزع على عدد كبير من أصحاب العمل [٣] . ولا تتطلب تجهيزات مادية مبالغ فيها كما هو فى قطاعات الصناعات الحضرية، مع ملاحظة أن غالبية أرباب الأسر بهذه المناطق يتوفر لهم بالفعل

١- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٢٢١، ٢٢٢.
٢- المرجع السابق، ص ٢٢٤.
٣- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨، ٢٣٩.

فرص العمل. وعلى الرغم أن العائد غير مجز ولكنه ثابت على الأقل، ولعل ما يعوض ضآلة الدخل ما يتميز به المجتمع من أن كل شخص فى الأسرة يساهم من جانبه بزيادة دخل الأسرة مهما كانت إضافته قليلة [١].

وهنا يمكن القول بأن فكرة الأحياء الهامشية تعد مخزنا للعاطلين تعد موضع شك حيث يصح القول بأنها مناطق للحرف الهامشية منها الوضيع ومنها ما يتطلب مهارات فنية عالية مثل نجارة الأثاث وأخشاب أسقف العمارات وتصميم حديد التسليح والنقاشة والسباكة وتركيب الأرضيات والسيراميك وميكانيكية السيارات وأعمال التريكو والتطريز وغير ذلك من الحرف والمهن التى لا توجد بالمجتمع الحضرى.

ونظرا لتدنى مستوى الدخل الشهرى وعدم وفائه بالمطالب الحياتية - حيث يتوقف البعض منه على سوق العمل والظروف الصحية لليد العاملة - فإنه تلجأ الأسر لبعض الأساليب للتكيف مع الدخل مثل الاقتراض أو السلف وعمل الجمعيات الشهرية، وقيام رب الأسرة بالعمل الإضافى مع مشاركة الأولاد والزوجة أحيانا فى العمل.

ويتبدى من خبرات عيانية لكثيرين، أن ربات الأسر الفقيرة تلجأن إلى اقتطاع مبالغ محدودة يسيرة من النفقات القليلة المتاحة لهن من أرباب الأسر، تحسبا لأيام قد ينقطع حتى هذا المصروف الضئيل عن البيت، نظراً لعدم ثبات دخل رب الأسرة ولعدم استمرار عمله، وقد تشترى بعض المشغولات الذهبية، كنوع من الأمان الاكتنازى الادخارى [٢].

ويتناقض مع تلك الأساليب الإيجابية ما تقوم به بعض الأسر من الإسراف فى الإنفاق فى أمور ليس لها من الواقع شئ مثل ما يصرف عند شد الرحال لبعض المقامات لأولياء مشهورين نوعا من الحج أو بديل عنه، أو ما يستهلك من ادخارات فى المواسم والمناسبات، والمجاملات المبالغ فيها بين الأهل والجيران. وفى ذات الوقت تحوى تلك المجتمعات نسبة قليلة تعتمد على المساعدات المادية وهى الفئة غير القادرة على العمل

١- برنار جرانم تيبه، مرجع سابق، ص ص ٥٥، ٥٦.
٢- على فهمى، مرجع سابق، ص ١١١.

أو العاجزة، أو بعض الأسر التى ترعاها سيدات ليس لديهن مورد آخر سوى الاعتماد على هذه المساعدات.

وخلاصة يمكن القول بأن السمات الاقتصادية لتلك المجتمعات تتلخص فى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، نقص رووس الأموال، الاندماج فى نشاطات وحرف متدنية، الأخذ بالأساليب التقليدية البدائية والمتأخرة فى الإنتاج والتى تعتمد غالباً على القوى العضلية، ارتفاع نسبة البطالة الفعلية والمقنعة، انخفاض مستوى الدخل للفرد وعدم إمكانية الوفاء باحتياجات الفرد الأساسية فضلاً عن الكمالية، الاتجاه إلى أنماط الإنفاق نحو السلع الاستهلاكية (المأكل والمشرب والملبس)، قلة المدخرات أو حتى انعدامها، وتضاؤل الاتجاه نحو الاستثمار.

العشوائيات ونمط العمالة بالقطاع الغير رسمى:

تعد السمات الغالبة للمجتمعات الهامشية من المعوقات الرئيسية لعملية التنمية فهى بمثابة عقبات من أحجار رصينة فى طريق التنمية والتخطيط لها أيضا. ومن مثل هذه الخصال [1] الرغبة إلى العيش عالة على الآخرين والسعى إلى كسب المال بدون عمل والاعتماد على الدسائس وأعمال القرصنة كقطاع الطرق واللصوص والمجرمين، ينفقون الجزء الأكبر من كسبهم على الغذاء، وتعودهم إلى المعيشة يوماً بيوم دون الاهتمام مما سيحمله المستقبل لهم، يهتمون بملذات الموائد والحانات، مما يترتب عليه قناعتهم بالمسكن المتواضع والإنفاق أكثر على الشهوات التى تجرهم وتشدهم إلى الرذيلة المبكرة وتضعف عندهم الميل إلى حياة الأسرة ويتصفون بعدم اللامبالاة، كما أن عملهم بالقطاع غير الرسمى الهامشى المتدنى يساعد على تدنى المستوى الاقتصادى لأسرهم، وينعكس ذلك على تعرضهم للانحراف والمخاطر والحرمان.

١- أندريه جوسان، طبقات المجتمع، ترجمة السيد محمد بدوى، (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، د.ت) ص ص ٨١-١٥٣.

وبعض الأعمال الهامشية تؤدى إلى استهلاك الطاقة البشرية للإنسان دون حصوله على عائد مادى مجز، فقد يعود رب الأسرة من عمله فى نهاية اليوم وهو كالا ومجهدا، ولا يتمكن من متابعة أبنائه، والعمل على تنشئتهم التنشئة الاجتماعية السليمة.

كما يؤدى ضيق الحالة الاقتصادية وتدنى الظروف المادية لدى كثير من سكان المناطق العشوائية إلى قيام البعض منهم فى التفكير فى السفر للعمل داخل الدولة أو إلى بعض دول النفط العربية، رغبة فى تحقيق عائد مادى يمكنهم من إعالة أسرهم وتوفير بعض المدخرات لمواجهة ظروف الحياة. وعليه فغياب رب الأسرة وعدم متابعته لأبنائه قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى حدوث بعض الانحرافات التى قد تستمر فى خفية ولا تدركها ربة الأسرة.

وتعد تلك الظروف فى مجملها، من حيث السفر والتنقل وعدم الاستقرار فى مهنة مجدية، وغياب الأب وعدم متابعته للنشء وتعرضهم للانحراف، من معوقات تنمية المجتمعات المحلية.

فالعمل المناسب يعد عنصراً أساسياً من عناصر تنمية الموارد البشرية والتصاعد المتنامى لأعداد السكان فى المجتمعات يحد من فرص العمل ويهدد بالبطالة على نطاق واسع، وبغير العمل سيظل الناس مفتقرين إلى وسائل الحصول على حاجاتهم الضرورية للحياة أو تدبير مستقبلهم أو مستقبل أطفالهم، فهو ليس وسيلة للعيش فحسب بل يمكن اعتباره وسيلة لتنمية مواهب البشر وطاقاتهم على الوجه الأكمل وللتفاعل مع المجتمع والتعاون مع أفراده ولاكتشاف قدراتهم الذاتية بالكامل. فاحتياجات البلاد النامية من فرص العمل على مدى العقدين القادمين تقدر[1] بنحو ٧٠٠ مليون فرصة عمل لمقابلة عدد مساو لها من الأفراد.

١- هناء حافظ بدوى،التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٥.

obeikandl.com

وتشهد مصر زيادة نسبة العمالة فى القطاع غير الرسمى، منذ تحولها إلى السياسة الاقتصادية الرأسمالية فى منتصف السبعينات، وما تبنته وروجت له بأنه ياسة إصلاح اقتصادى، انطوت على عدد كبير من الإجراءات، تراوحت ما بين توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتقديم الحوافز لرؤوس الأموال العربية والأجنبية وإعادة هيكلة شركات القطاع العام، وخصخصة عدد كبير منها.

ففى سبتمبر عام ١٩٩٨ بلغ عدد الشركات التى تم خصخصتها ١١٣ شركة من شركات القطاع العام المستهدف خصخصتها والتى بلغ عددها ٣١٤ شركة، وفى العام نفسه وافق مجلس الشعب على تشريع يرخص بخصخصة البنوك [١].

وقد ترتب على خصخصة هذا العدد الكبير من الشركات آثار اجتماعية عديدة،أهمها تسريح عدد ضخم من العاملين وإحالتهم إلى التقاعد، الأمر الذى أدى إلى تزايد عدد المتعطلين فى مصر. ويتفاوت تقدير حجم البطالة فى مصر حالياً بين مليونى متعطل وفقاً للتقديرات الرسمية وأربعة ملايين متعطل وفقاً للتقديرات غير الرسمية [٢]، الأمر الذى يكشف بوضوح عن حجم مشكلة البطالة فى مصر، ويعدها من أكثر المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية حدة فى مصر، بالنظر إلى ارتباطها بمشكلات أخرى كالفقر وتدنى إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية والعنف السياسى.

وقد وجد معظم هؤلاء المتعطلين فى قطاع الأعمال غير الرسمى ضالتهم حيث يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل فى: تميزه بدرجة كبيرة من المرونة، سهولة الوصول إليه فهو نشاط مفتوح لمن يرغب ممارسة العمل فى مجاله، فليست هناك قيود تحول دون دخول أحد إليه، لا من حيث التنظيم أو المهارة أو رأس المال، أعماله ذات مستوى صغير تقوم على نمط الملكية العائلية أو القرابية أساسا، وعلى استخدام الموارد المحلية

1- World Bank Development Report 1999-2000 at: www.Undp. Org.

٢- جلال معوض، الإصلاح الاقتصادى فى مصر: الآثار الاجتماعية والسياسية، ندوة "شركاء فى التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر"، جامعة القاهرة مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ص ص ٩-١٠.

تكنولوجيا تعتمد فى الأساس على اليد العاملة، إذ أنه يستوعب مستويات تعليمية متفاوتة بدءاً من الأميين وهم الأغلبية فى هذا القطاع قدرة هذا القطاع على توفير دخول تتناسب وتتفاوت مع مهارات العاملين به قدرته على إكساب مهارات مختلفة لفئات من العاملين ممن لم تتح لغالبيتهم فرص الحصول على قدر مناسب من التعليم والتدريب عبر القنوات الرسمية، سوقه رائجة وتنافسية.

ولكن ما هو جدير بالذكر فإن لهذا النظام العديد من المأخذ، فمثلاً السلع التى تباع فى هذا القطاع تشمل موادا مهملة، أو نفايات تستغنى عنها الشركات الكبيرة ومواد البلاستيك والنفايات المعدنية، وجمع الخرق المهملة، والحديد الخردة، وجمع القمامة من المنازل، ويسخر الأطفال الصغار والنساء للقيام بهذه المهام فى ظل ظروف سيئة للغاية أما البقايا التى لا تستخدم فى شأن بعينه تتكدس فى أكوام وتصبح مصدرا خطيرا للحرائق [1]. حيث تصبح هذه المناطق مناطق تلوث بيئى تنتشر بها العديد من الأمراض التى تنقل للمناطق المجاورة، مما يؤدى إلى إهدار قدر كبير من المال لمعالجة المرضى ومحاربة انتشار الأمراض، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج القائم على الأفراد.

كما أن هناك علاقة إيجابية بين اللارسمية فى مجال العمل واللارسمية فى مجال السكن، حيث أن نسبة كبيرة من سكان المناطق العشوائية لا ينتمون إلى وظائف حكومية وهم الأساس فى نشأة تلك المناطق. فالعمال فى هذه المناطق ليسوا منظمين من الناحية النقابية وليسوا مؤهلين وكثيرا ما تصيبهم الأمراض أو سوء التغذية، وتشغيل جزء كبير منهم فى القطاع غير الرسمى يجعلهم أكثر تعرضا لمخاطر البطالة والتضخم، علاوة على زيادتهم بمعدلات أسرع فتضيق فرص العمل.

ومن الصعوبة بمكان التوصل إلى تقدير دقيق لحجم العمالة فى القطاع غير الرسمى بحضر مصر، بالنظر إلى طبيعة النشاطات فى هذا القطاع وتغيرها وافتقار معظمها

١- برنار جرانم تييه، مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣.

للضوابط والإجراءات الرسمية. ويكشف واقع الحال عن معاناة البؤس والحرمان من جانب أعضاء فئات عديدة من المشتغلين بهذه الأنشطة غير الرسمية بما فيها المشروعة منها، وتعرضهم لضغوط يومية عديدة وتقلبات الدهر والانحدار الاجتماعى، بسبب المرض والشيخوخة وغيره، ولضغوط نظامية مثل ملاحقات رجال الأمن للباعة الجائلين وغيرهم ونتيجة لذلك تتصف مهن ونشاطات الهامشيين الحضريين بوجه عام بالتغير المستمر [١] باعتبار هذا التغيير وسيلة للتكيف الذاتى مع الأوضاع والظروف المتغيرة من أجل ضمان البقاء والاستمرار اعتماداً على الذات، لا سيما فى ظل غياب دور الدولة فى تأمين احتياجاتهم فى حالات المرض والشيخوخة والعجز عن العمل.

ويشير البعض فى هذا الخصوص إلى أنه فى مقابل عدم امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العريضة من العاملين بالقطاع غير الرسمى فإن الكثير من المنظمات غير الحكومية "الجمعيات الأهلية" تساهم بقدر كبير بتقديم المعونة والمساعدة والتوجيه لمن يزاولون أعمالاً هامشية [٢] . وجدير بالذكر أن دور هذه المنظمات لا يمكن أن يعد بديلاً أو معادلاً لدور كان يجب أن تؤديه الدولة فى هذا الصدد.

ولتخفيف حدة الآثار الاجتماعية المترتبة على إجراءات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاد، فقد بدأت الدولة تؤكد على ما أسمته بالبعد الاجتماعى فى سياسة الإصلاح الاقتصادى، حيث أنشأت بتمويل من بعض وكالات التنمية العربية والأجنبية الصندوق الاجتماعى للتنمية (١٩٩١) [٣] ، والذى هدف إلى تخفيف حدة الفقر وإيجاد فرص عمل فى قطاع الصناعات الصغيرة، ودعم خدمات ومشروعات البنية الأساسية للمجتمعات المحلية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ويقدر البنك الدولى جملة عدد فرص العمل التى

١- جلال معوض، الهامشية الحضرية فى مصر، نظرة نقدية، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية " الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير"، القاهرة : ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤) ص٥٢٠، ٥٢١.

٢- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٤٧.

3- World Bank, Lending Operations Incorporating Gender: Multi-ssctoral, 1999, at www.Worldbank.org/gender.

يوفرها الصندوق فى المرحلتين الأولى والثانية ١٩٩٦-٢٠٠١ بحوالى ٢٠٠ ألف فرصة عمل دائمة و٨٠ ألف فرصة عمل مؤقتة، بالإضافة إلى عدد فرص العمل الأخرى التى يتم توفيرها من خلال برنامج تحسين البنية الأساسية.

ويتضح من ذلك أن محاولات التخفيف من حدة مشكلة البطالة بالاعتماد على الصندوق الاجتماعى للتنمية لم يكن لها أثر فعال، نظرا لإتباع الصندوق لسياسات البنوك التجارية فى تمويل المشروعات التى يقوم بها الشباب.

ولذلك تتبنى بعض الدارسات المصرية [١] الدعوة إلى ضرورة اهتمام الدولة بتهيئة البيئة الصالحة للقطاع الحضرى غير الرسمى باعتباره يمثل إحدى الوسائل الأساسية المتاحة والمساعدة على إيجاد مزيد من فرص العمل بتكلفة منخفضة، بما يقتضيه ذلك من تمكين هذا القطاع من أداء دوره فى عملية التنمية عن طريق تشجيع الدولة لمشروعاته ونشاطاته وإزالة معوقات تطورها.

وتتبنى أيضاً هذه الدعوة وتحبذها منظمات دولية كمنظمة العمل الدولية وجهات ومراكز بحثية مصرية وغربية على نحو ما ظهر فى التقرير الختامى لدراسة ميدانية أجريت فى ١٩٨١-١٩٨٢ من قبل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر ومعهد الدراسات الاجتماعية بهولندا ونشر فى إبريل ١٩٨٣ تحت عنوان "إمكانات التنمية بين ذوى مستوى المعيشة المنخفض" [٢]، بهدف التعرف على القطاع غير الرسمى فى مصر وتحديد إمكاناته الفعلية فى خلق فرص عمل وتوفير مصادر للدخل لذوى المستويات المعيشية المنخفضة.

١- أميرة عبد اللطيف مشهور، عالية المهدى، جيهان دياب، "القطاع غير الرسمى فى حضر مصر: إطار نظرى للدراسة، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٢٥، العدد٢ مايو ١٩٨٨، ص ٣٧.

٢- معهد الدراسات الاجتماعية (لاهاى-هولندا)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية، إمكانات التنمية بين ذوى مستوى المعيشة المنخفض،(القاهرة: إبريل ١٩٨٣)،ص ١٥١.

وفى الفصل الرابع من هذا التقرير ورد بأن الأمر يتطلب القيام بدراسة خبرات القطاع غير الرسمى ونظرته لمستويات المعيشة المنخفضة ومفهومه بشأن تحسين ظروف المعيشة، وذلك للبدء من جانب صانعى السياسة الإنمائية فى التصرف إزاء المعوقات التى تعوق حركة هذا القطاع حتى يمكن عمل شئ مناسب إزاء هذه المعوقات. وعلى السلطة أن تسعى إلى تطبيق القوانين المتعلقة بالأمن الصناعى، وتوضيح حدود العلاقة بين صاحب العمل والعاملين فى المشروعات الصغيرة، وتقديم القروض بمبالغ كبيرة وبآجال متوسطة وعليها إيجاد مناخ أفضل بشكل عام يساعد على اكتساب المهارات التقنية، وذلك ضمن ما تتبناه الدولة من العمل على نشر الصناعات الحرفية.

فاهتمام منظمة العمل الدولية منذ السبعينات بالقرن الماضى بالمطالبة بدعم القطاع غير الرسمى فى الدول النامية عموماً، ترتب عليه انتشار تصور مؤداه أن تشجيع هذا القطاع سيؤدى إلى تمكينه من استيعاب نسبة كبيرة من زيادة العرض فى سوق العمل [١]

خامساً: سمات سياسية:

لأن الفقراء يسكنون فى العادة فى أكثر الأحياء أو المناطق ترديا فى ملامحها الخارجية وإمكاناتها الحقيقية فإن الفقير يشعر بالوصمة، وهى وصمة لا تقف عند حدود رب الأسرة، وإنما تتجاوزه إلى أفرادها، والذين يرتبطون بهم من قريب ويسبب الشعور بالوصمة ونتيجة للإحساس بنقص الأهمية والفاعلية والعجز فإن الفقراء يشعرون بأنهم مهمشون أى لا يسمح لهم بالمشاركة فى تسيير الأمور ويترتب على هذا ضعف الإقبال على المشاركة فى النشاط العام، والتصويت فى الانتخابات وعضوية الاتحادات والنقابات وما إلى ذلك، وهذا يعد من أبرز عوامل ضعف المواطن فى مواجهة الدولة، وبالتالى ضعف شعوره بالانتماء [٢].

١- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٥٢.
٢- عزت حجازى، مرجع سابق، ص ص ١٣٥-١٣٦.

ويتسم سكان هذه المناطق بتغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة والتى تؤدى إلى تفكك المجتمع وتداعيه، وما ينتج عن ذلك من سلبية الأفراد وعدم مشاركتهم بشكل فعال فى رقى أمتهم التى يرون أنها لم توفر لهم سكنا آمنا يليق بهم [١] .فيحبذ التغيير السياسى الجذرى، ويتبع وسائل متطرفة فى الوصول لأهدافه السياسية [٢].

كما أن ليس لديهم القدرة على إقامة إطار سياسى واجتماعى مناسب للتقدم، عدم إمكان إقامة مجتمع آمن ومطمئن على يومه فضلاً عن غده، عدم التمكن من إقامة مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية وقربه بالتالى من التسلطية القائمة على القهر، ضعف سيطرة المؤسسات وسيطرة الفرد [٣].

وهؤلاء السكان لديهم الرغبة فى التحرر من كل قيد فلا يهتمون بقواعد الضبط الاجتماعى والقوانين الوضعية الموجودة [٤]. و فيهم ثوار رافضون للواقع الاجتماعى والسياسى، وليسوا لصوصاً ينهبون الأموال بدافع السرقة، وإنما كانوا يتوصلون بالحيلة والدهاء فى تحقيق أهدافهم الاجتماعية النبيلة المتمثلة فى القضاء على الفساد والظلم الاجتماعى، وكانوا يعكسون بذلك حلماً جماعياً للفقراء فى العدالة الاجتماعية والسياسية[٥].

ويرى المحافظون، وأصحاب النظرة التقليدية، أن وجود هذه المناطق والأحياء يعد فى حد ذاته المقدمة الأولى التى تستنبت منها بذور الثورة، وتنظم فى أكواخها حركات المقاومة العنيفة والمسلحة، وتنتشر فى دروبها وبين سكانها الأفكار الهدامة، الأمر الذى يتصوره المسئولون الرسميون خطراً مستطيراً ينبغى التصدى له بكافة الوسائل وأبرزها

١- أحمد كمال الدين عفيفى، أبعاد مشكلة الإسكان المتدهور، ندوة النمو العشوائى وأساليب مواجهته، (القاهرة: جمعية المهندسين المصرية ٢٣-٢٦ مايو ١٩٩٣)، ص ٣٠.

٢- محمد إبراهيم الدسوقى محمد، مرجع سابق، ص ٥٥١.

٣- عبد الهادى الجوهرى وآخران، دراسات فى التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٤.

٤- محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الإجتماعية فى مجال تنمية المجتمع المحلى - أسس نظرية ونماذج تطبيقية (دراسات وقضايا الخدمة الاجتماعية (٦) ، ط٢، (الاسكندرية ، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع ١٩٩٦)، ص ١٢٠.

٥- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٣٤.

القوة والعنف، حيث أن وجودها -فى رأيهم- يمثل معوقاً خطيراً أمام أى فرصة للنمو الحضرى، فضلاً عن أن سكانها بالصورة التى هم عليها -وبأنماط سلوكهم التى يأتون بمثلون خرقاً دائماً للقوانين والتشريعات السائدة بالمدينة [١]، ولعل استيلاءهم على الأراضى التى يعيشون عليها ووضع أيديهم عليها دون أى سند قانونى أو شرعى يمثل أبرز مظاهر التحدى للقانون والسلطة.

سادساً: سمات ثقافية:

لقد خلصت الدراسات إلى أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، فوجود أنساق اجتماعية وأنماط حضارية جلبها معهم المهاجرون إلى العاصمة يتمشى مع ميلهم إلى تكوين جيوب ثقافية، يحتفظون فيها بمعظم مقومات الثقافة الأصلية [٢]. وأيضا لما عجزت المدينة عن توفير فرص عمل لكل القادمين من الريف افتقد هؤلاء الأمن الاقتصادى لأنهم يعيشون عيشة الكفاف نتيجة العمل غير المستمر وتحقيقاً لبقائهم فهم يخلقون هذه الثقافة الفرعية (ثقافة الفقر) بقيم مختلفة عن قيم المجتمع الكبير [٣]، الأمر الذى يؤدى إلى تعطيل عملية التكيف الاجتماعى والثقافى فى العاصمة. وتتضح أهم السمات المميزة لثقافة الفقر فى انخفاض مستوى التعليم وانخفاض مستوى الصحة العامة، وانخفاض مستوى المهارة، والقدرية...الخ [٤]، كما أنها تخلق نفسها بنفسها، وتتسم بخاصية التنقل والانتقال عبر الأجيال التالية عن طريق أسلوب خاص من التنشئة [٥]. وأوضح أوسكار لويس أيضا أن ثقافة الفقر تضم أفراداً ذوى معدلات وفاة عالية نسبياً، ومتوسط عمر قصير، ومشاركة ضعيفة فى المنظمات الموجودة فى المجتمع كالنقابات العمالية أو الأحزاب السياسية وبرامج الخدمات الاجتماعية [٦]

١- محمود الكردى، التحضر دراسة اجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨، ٢٤٩.
٢- ثروت إسحاق، مرجع سابق، ص ٥٣.
٣- رمزى على إبراهيم، إقتصاديات التنمية ،(الإسكندرية ، مؤسسة الشباب الجامعي ، ١٩٨٦)، ص ص ٢٠، ٢١
٤- المرجع سابق ، ص ٢١.
٥- ضحى المغازى، مرجع سابق، ص ٤١٩.
٦- شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٧٦.

وتفتقر هذه الثقافة إلى هوية ثقافة ذات معنى، ويرى لويس أن هؤلاء الفقراء متفردين ومنبوذين عن الثقافة المهيمنة، ويشعرون بالتدنى، ويضيف أيضا أن هذه الثقافة ورثها جيل عن جيل، ولكن القيم والمهارات التى غرست فى الأطفال، جردتهم من أهلية المساهمة فى مجرى المجتمع الرئيسى [١]. بمعنى أن الفقراء يعيشون ظروف الفقر لأنهم فقراء. ويكتسب الأطفال من أسرهم وقرنائهم أفكاراً تؤكد أن فقرهم هو شئ حتمى يصعب تفاديه أو التغلب عليه.

ومما يعد تفنيداً ونقداً لمفهوم ثقافة الفقر ما تعنيه الثقافة من معنى، فهى ليست مجموعة مكونات ثابتة جامدة مطلقة منغلقة ساكنة تصلح لكل مكان وزمان، بل هى متطورة متغيرة مرنة نسبية منفتحة ديناميكية متحولة باستمرار نتيجة لعوامل وقوى عديدة داخلية وخارجية [٢]، لذلك لا تعنى أصالة الثقافة مجرد التمسك بالأصول، بل تعنى فيما تعنيه الثبات والديمومة أو الاستمرار والصيرورة معا فتشمل أيضا التجديد والابتكار وبذلك لا تكون الثقافة دائما وليدة لبيئة معينة، وإنما هى وليدة للبيئة فى تلاقيها مع ثقافات البيئات الأخرى.

ويقدم مفهوم ثقافة الفقر للأغنياء تفسيراً سهلاً يسيراً لمشكلة الفقر، ينأى بهم عن مشاركتهم المسئولية فى خلق المشكلة، وهو أن الفقراء مسئولون عن فقرهم، وهو ما يتنافى مع التصرفات الرشيدة للفقراء الحضريين فى مواجهة الاختيارات والفرص المتاحة أمامهم وخاصة فى مجال السكن وزيادة المستوى التعليمى، وإن كانوا يسهمون فى بعض الأحيان فى إحداث فقرهم، إلا أن الأسباب الرئيسية لهذا الفقر خارجة عن نطاق سيطرتهم. فيقع الجانب الأكبر على الدولة من حيث فشل التخطيط وسوء توجيهه للحد

١- السيد الحسينى، مجتمع المدينة، مرجع سابق، ص ١٦٥.

2- Portes, A. (1972). Rationality in the Slum: An Essay on Interpretative Sociology", Comparative studies on history and society, 14, p. 266.

من مشكلات الفقر وقلة الضوابط والإجراءات التى سهلت زيادة غنى الأغنياء على حساب الفقراء.

وقد عبر بورتيس عن مفهوم ثقافة الفقر بقوله "إن مفهوم ثقافة الفقر يصور الفقراء وكأنهم قد وقعوا فى مأزق أو شرك يتمثل فى بيئة مليئة بالسلبية والقدرية وضعف الطموح والرغبة فى الإشباع المباشر وانتشار السلوك الجانح" [1].

ولكن هذا المفهوم ينطوى على قسط كبير من التبسيط المخل [2] لأنه يكاد يختزل هذه الظاهرة المعقدة والمتداخلة الجوانب فى جانب واحد يتعلق بالفقر ويجعل منه المتغير الأصيل الذى تتشكل به المتغيرات الأخرى للظاهرة حيث يناقض ذلك وجود فئات من العاملين بالقطاع الحضرى غير الرسمى فى مهن وأعمال مشروعة ذات دخول أعلى من العاملين فى بعض وحدات القطاع الرسمى.

ولا يعنى بالضرورة تعبير هذه المناطق الهامشية عن ثقافة سياسية متجانسة بدرجة يعتد بها حتى يمكن وصفها بأنها ثقافة فرعية بالمعنى المألوف فى الدراسات الغربية والذى عادة ما يستخدم للدلالة على ثقافة جماعات متجانسة نسبياً ومتميزة فى قيمها ومعتقداتها وتوجهاتها ومعاييرها السياسية عن الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع مثل القبائل البدوية وقبائل النوبة وبعض العائلات العربية التى هاجرت واستقرت ببعض القرى المصرية، وقد أصبح المعنى السائد لمثل تلك الفئات والتى تمثل مجتمعا مغلقا من حيث العادات والتقاليد واللغة والعرق أو الديانة بمصطلح الأقليات ينطلق على لثقافة الخاصة بهم بثقافة الأقليات.

ولكن المناطق الهامشية تضم خليطاً من الحضر الأصليين الفقراء والمهاجرين الوافدين، وهم يختلفون فى أصولهم الاجتماعية والمهنية-الاقتصادية وللجهات التى جاءوا

1- Ibid., p. 266.

٢- جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (٢)، مرجع سابق، ص ٦٤.

منها. ولا يعنى ضعف التجانس[١] بين مهمشى الحضر عدم وجود عناصر مشتركة توحد أو على الأقل تقرب بينهم وتجعلهم يعبرون نسبياً عن خصوصية معينة أو ثقافة فرعية مختلفة عن مجرى الثقافة الحضرية السائدة، وهذه العناصر تفرضها المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية بما فيها الفقر، وموقف الدولة والجماعات الأخرى فى المجتمع إزاء هذه المشكلات، وبعبارة أخرى قد يكون من الأفضل والأكثر دقة وصف هذه الثقافة "بالثقافة الهامشية الحضرية" وليس "ثقافة الفقر"، لأن الأولى أكثر اتساعاً وشمولاً وواقعية فى التعبير عن مجمل العوامل المؤدية إلى تميز واغتراب مهمشى الحضر عن الآخرين.

ولا يعود اغتراب مهمشى حضر مصر، فى معظم الحالات، إلى مجرد افتقادهم القدرة أو الرغبة أو الاستعداد للتكيف مع الثقافة العامة أو الثقافة الحضرية السائدة، ولكنه يرجع بالأساس إلى عجز المدينة أو بالأحرى الدولة عن استيعابهم ودمجهم فى نسيجها الاجتماعى-الاقتصادى والثقافى بدلاً من تركهم على هامش الحياة الحضرية والاكتفاء من حيث الواقع الفعلى بالنظر إلى مناطقهم أو معظمها كمجرد "بؤر لتفريخ الجريمة والتطرف" [٢].

ويدفع الإحباط تلك الفئات إلى ما يسمى بالتطرف الثقافى، وهو سلوك يقوم به المتطرفون بعد أن يتشبعوا بحالة من الاعتقاد الثقافى والقيمى تجعلهم غير قادرين على التكيف مع الثقافة الكلية للمجتمع، وقد يأخذ هذا التطرف أنماطاً سلوكية منزوية أو منطوية على الذات فيتميز بالكمون أو التطرف الصامت، أو قد يأخذ أنماطاً أخرى من التمرد والانتقام وعدم الرضا فيعرف بثقافة التطرف المضاد، فيتخذ أشكالاً من العنف ضد نظم الدين أو السياسة أو الاقتصاد أو الاستقرار الاجتماعى، إلى غير ذلك من أنماط سلوكيات المتطرفين غير المعتدلين[٣].

١- المرجع السابق، ص ص ٦٥، ٦٦.
٢- المرجع السابق، ص ص ٦٦، ٦٧ .
٣- محمد عباس، مرجع سابق، ص ٣١.

و جدير بالذكر إن السمات العامة لمناطق الفقر الحضرى ليست واحدة فى كل أنماطه فيما يتعلق بالحجم، وبالموضع، وبالكثافة، وبمعدل النمو والفقر والحاجة والتباين الطبقى، وبطبيعة الأراضى، وبأشكال البناء، وبمدى توفر المرافق والخدمات، ونمط العمالة والمستويات التعليمية والصحية والثقافية للأسرة والمجتمع .

وإذا كانت هذه هى الصورة العامة الواقعية لظروف مناطق الفقر الحضرى (العشوائيات) فلا عجب من تعدد المشكلات بها والتى تنتج عن هذه المدخلات بصورتها المتدنية من حيث الكم والكيف، فتلك المجتمعات بما تحتويه وما تشكله من سمات تعد أكبر التحديات أمام تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الكلى، ولكى تتحقق التنمية لابد من الوقوف على أكثر المتغيرات بها ارتباطا، الأمر الذى يبرز مدى الأهمية نحو الوقوف على حاجات ومشكلات تلك المجتمعات والتى تظهر فى صور متعددة تدل على تدنى مستوى المعيشة بصفة عامة من حيث الظروف السكنية والصحية والتعليمية والاجتماعية والترويحية والأمنية، والتى تنعكس فى صورة مشكلات مختلفة مثل مشكلة الزيادة السكانية والمشكلة الإسكانية، ومشكلة الفقر، ومشكلات الانحدار الثقافى والتسرب الدراسى والأمية، وعمالة الأطفال والجريمة بأنواعها المختلفة، وتدنى المستوى الصحى، وهو ما تستعرضه الدراسة فى المبحث الثانى من هذا الفصل حيث أهم احتياجات المناطق العشوائية ومشكلاتها.